

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: .....

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

## ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي في القانون الجزائري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

الشعبة: حقوق

تحت إشراف الدكتور

من إعداد الطالب:

- مشرفي عبد القادر

عبد المجيد سعدي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....زواتين خالد .....رئيسا

الدكتور .....مشرفي عبد القادر .....مشرفا مقرا

الأستاذ..... بن عوالي علي .....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم: 2022/.06/30

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1431

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما

الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضيء أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة

عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"أمي "

أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيته وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي

ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

أطال الله في عمرها

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " مشرفي عبد القادر " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة والعمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء

وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

# شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

" مشرفي عبد القادر "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفةهم وتقبيهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

شكر

مقدمة

إن التشريع بكل تشريع إلى جذوره التاريخية أمر ضروري لا غنى عنه في كل دراسة تأصيلية هادفة إلى فهم تشريع ما و الإمام به يعطينا الصورة الصادقة لما وصلت إليه القواعد القانونية فيه و ما التقدم الذي نلحظه في التشريعات الحالية إلا ثمرات الخبرة الماضي و تطلعات المستقبل.

و الواقع أن التشريعات الحالية لم تصل إلينا كما هي عليه الآن ، إلا بعد حاجة سابقتها إلى التعديل و التغيير و مرورها بمراحل متعددة خلال حقبة زمنية ، اختبرت فيها بالتطبيق و تأثرت بالأحوال الاجتماعية و السياسية.

و بواسطة هذه الدراسات التاريخية نفهم الشرائع الحديثة و المبادئ القانونية الحاضرة و الحكم عليها و تيسير عملية وضعها و تفسيرها.

فهذه الدراسة ما هي إلا وسيلة لنا لتوضيح الطريق الذي يبين لنا مقدار ما تتركه الشرائع القديمة من أثر في تكوين و تطور النظم الحالية ، و ترسم لنا الرؤية المستقبلية للتطور القانوني. و من مقتضيات عيش الإنسان أن يتمتع بمجموعة من الحقوق و الحريات العامة من أمن و سلامة و كرامة ، و من أجل هذه الحقوق و الحريات وجدت الدولة لتضمنها للأفراد و الحيلولة دون الإعتداء عليها و خاصة عند إنحراف بعض الأفراد بسلوكهم و إرتكابهم للجرائم التي تمس بهذه الحقوق و الحريات.

و الشخص بارتكابه الجريمة يكون قد زرع مركزه القانوني و اعطى للدولة ما تنتزع به تجاهه في المساس بحريته لما لها من سلطات تستطيع عن طريق أجهزتها أن تتال حقها في العقاب من مرتكب الجريمة و ذلك إستنادا لقواعد شرعية و إجرائية، إلا أن المجتمع لا يرضى

ان واقع نشأة القانون الجنائي وتاريخه ذو طبيعة مزدوجة ، فهو من جهة ذو طابع ع قابي يهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بفرض احكامها علي منتهكيها وهو من جهة أخرى ذو طابع اجرائي يهدف إلى ضمان حريات و حقوق الأفراد برسم الطريق الذي يمكن للدولة من الوصول الى فاعل الجريمة، مع توفير السبل التي بواسطتها ينال الفرد حريته و حقوقه التي يتمكن معها اظهار برائته. و من مقتضيات عيش الإنسان أن يتمتع بمجموعة من الحقوق

والحريات العامة من أمن وسلامة وكرامة ، من أجل هذه الحقوق و الحريات وجدت الدولة لتضمنها للأفراد و سهرت على الحفاظ عليها وعملت على عدم الاعتداء عليها وخاصة عند انحراف بعض الأفراد بسلوكهم و ارتكابهم للجرائم التي تمس بهذه الحقوق والحريات، فما عاناه الانسان من ظلم واضطهاد طيلة عهود مضت جعلت حقوقه وحرياته من أولويات و اهتمامات الفك المساس بالحريات الفردية و حقوق الأشخاص ،فالمجتمع من حقه أن يدافع عن نفسه و يعاقب من يخل بنظامه بشرط أن يتم ذلك في حدود القانون ، ومنه تبرز مسألة الضمانات في الإجراءات الجزائية حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من أكثر القوانين حماية للحريات الشخصية و حقوق الإنسان أي أنها دستور الحريات فالإجراءات وضعت لحماية المجتمع و حماية المتهم في أن واحد ، فهذا الأخير تتم حمايته من خلال تمكينه و إتاحة الفرصة له من إقامة الحجة و الدليل على براءته اعمال بمبدأ الشخص البريء حتى تثبت ادانته و إن كان حقا إن الفرد قد أخل بالنظام الأمني بالمجتمع بإثارة الرعب و الفرع في أوساطه ، إلا أنه مع ذلك لا زال في شك من براءته لعدم التاكيد من إدانته مما أوجب التحفظ في معاملته و تقييد المساس بالقدر الضروري اللازم. ر المعاصر.

وتعد مرحلة التحقيق الابتدائي من اكثر مراحل الدعوي الجزائية تعقيدا ، لا سيما أنه قد تتعرض حريات و حقوق الأفراد الى المساس فقد تقييد المتهم في حريته كما قد تتعدي على حرمة، هذا ما يؤدي الى تعطيل مصالحه و بعد ذلك قد يقضي في نهاية المطاف ببراءته، فمثل هذه الاجراءات و غيرها تمس بحرية الفرد و تشكل انتهاكا لحقوقه، لذلك يجب أن تحاط بجملة من الضمانات التي تعد من أهم الموضوعات التي تشغل الفقه الجنائي في الوقت الحاضر لكونها هي التعبير الحي لقوة النظام.

والغاية من التحقيق الابتدائي هو كشف الحقيقة و الوصول إليها ، و ذلك بتمحيص الشبهات بجمع الأدلة، و معرفة الواقعة الإجرامية و ذلك من خلال إتخاذ الإجراءات التي خول القانون إتباعها.

ولقد فصل المشرع الجزائري بين سلطتي الإتهام والتحقيق و ذلك بتقسيمه بين جهاز التحقيق وبين غرفة الإتهام بإعتبارها درجة ثانية في التحقيق القضائي ،تمارس رقابتها على أعمال قاضي التحقيق والتي تضمن حقوق الأفراد. وإعتبار المتهم بريئ الي ان تثبت إدانته ، وكذلك في ضمان تكريس حقوق الدفاع للمتهم ،جاء المشرع الجزائري بوضع إختصاصات كل جهة في التحقيق القضائي، الغاية منه الحصول على جهاز عادل يبدأ بالضبط القضائي مرورا بالتحقيق الإبتدائي لينتهي بمحاكمة وتعتبر مرحلة التحقيق الإبتدائي مرحلة يتم فيها إستجماع العناصر التي تتيح لسلطة أخرى الفصل فيها ،و ليس دورها الإدانة أو البراءة في الدعوى.

أن نسلم له بحقه في الدفاع عن نفسه بكل السبل المشروعة في مواجهة التهمة و إجراءات الاتهام التي تكبل حريته بقيود معينة وعموما فإن المراحل التي يمر بها الشخص سواء في مرحلة التحريات و التحقيق تهدف إلى كشف الجريمة و تحديد أشخاصها كما أنها تحافظ في آن واحد على حقين متناقضين ، حق المجتمع في المتابعة ، وحق المتهم في الدفاع عن نفسه. أهمية الدراسة:

إن موضوع ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية احد من أهم الموضوعات الإجرائية التي تستحق الدراسة و البحث ، و الذي كونه من موضوعات ذات الصلة الوثيقة بحقوق الإنسان ، تلك الحقوق التي دأبت البشرية جميعا على صيانتها و أولتها المزيد من الاهتمام وضعت الأنظمة وعقدت الاتفاقيات الدولية التي تؤكد احترامها فالأهمية الدراسية لهذا الموضوع تبرز بشكل واضح إذا ما علمنا أن هذه الضمانات هي التعبير الحي عن قوة النظام في مقاومة انحراف الأجهزة القضائية عن جادة العدالة.

ومن المؤكد أن استيفاء الضمانات للشخص الذي وضع موقف الاشتباه أو الاتهام بارتكابه الجريمة معينة يسهم و بشكل فعال في صيانة الحقوق وعدم التجاوز إلا بالقدر الذي يظهر وجه الحق وأن مثل هذا الموقف و أن مثل هذا الموقف للشخص المنسب إليه الجرم يشجع على عدم الاندفاع في التجاوزات و ضمانا للحريات.



و إضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى أن وقفنا أمام الضمانات و تتبع آثارها من خلال الإجراءات لهذه المراحل يمكننا من الوقوف أمام المصطلحات و الأوصاف التي تتغير بتغير المرحلة التي فيها الشخص المنسوب إليه الجرم و إبراز مدى الاختلاف و التوافق بينهما ومنه توضح أن لكل مرحلة إجرائية خصوصية تتبعها .

واعتبر غرفة الاتهام كدرجة ثانية لجمع الأدلة والبحث عن الجرائم ومرتكبيها و التصرف النهائي فيها ، وذلك اما بإحالة الدعوي على جهة الحكم أو بأن لا وجه للمتابعة ، أو إرسال المستندات إلى النيابة العامة. و لقد كرس المشرع الجزائري نظام غرفة الإتهام ضمن منظومة إجرائية فخصها بصلاحيات واسعة في النظر في مدى صحة الإجراءات المرفوعة اليها خصوصا في مواد الجنايات، فتدخلها وجوبي فهي تراقب كل الإجراءات تعديلا أو تصحيحا أو إلغاء، بالإضافة إلى توسيعها للمتابعة إلى متهمين جدد و مراجعة التكيف القانوني للوقائع، كما لها سلطة اللجوء إلى تحقيق تكميلي أو إضافي، و تعديل كل ما يشب من عيوب إجرائية. و بما أن مرحلة التحقيق الابتدائي من المراحل التي يتعرض فيها المتهم للإنتهاك من خلال أوامر قاضي التحقيق لا تحول القضية إلى المحكمة إلا بناء على قرار الإحالة الذي تصدره غرفة الإتهام و لا سيما في مواد الجنايات .

فالإتهام يوصف بها الشخص عد توافر مجموعة من الأدلة الظاهرة فيها تفيد ادانته ويوصف بهذه الصفة في جميع مراحل الدعوى و يبقي محتفضا بها الى ان يصدر حكم قضائي ببراءته أو ادانته، فتوجيه الاتهام الى شخص ما لا يعني من خلاله أنه مذنب و

أن التهمة ثابتة عنه و لكي يكتسب الشخص صفة الاتهام لا بد من توافر بعض الشروط و نذكر منها :

- يجب وقوع الجريمة و التأكد من ثبوتها بالإضافة يجب توافر دلائل كافية على ارتكاب الشخص للجريمة أو الاشتراك فيها كما يشترط لتوفر صفة الاتهام في شخص أن يكون الشخص متمتعاً بالأهلية القانونية.

و لقد ميز المشرع بين المتهم و المشتبه فيه و اعتبر هذا الأخير كل من يجري معه تحريات أو استدالات بشأن جريمة وقعت لتقوية دلائل اتصاله بهذه الجريمة كالفاعل أو الشريك على عكس المتهم الذي لا يكتسب صفة الاتهام الا اذا أقيمت الدعوى العمومية ضده باعتبارها فاعل الجريمة أو الشريك .

و بناء على ما تقدم طرحت الإشكالية:

ما مدي توفيق المشرع الجزائري في تقديم ضمانات الإبتدائي؟

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان الضمانات المقررة للمتهم أثناء التحقيق الابتدائي حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان المبادئ القانونية الضامنة لحقوق المتهم أثناء التحقيق الابتدائي ، وفي المبحث الثاني إلى ماهية التحقيق الابتدائي

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه رقابة غرفة الاتهام على أعمال قاضي التحقيق في المبحث الأول سنتطرق غرفة الاتهام كدرجة ثانية للتحقيق الإبتدائي ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى ضمانات المتهم أمام رقابة غرفة الاتهام على صحة إجراءات التحقيق الابتدائي

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول  
الضمانات المقررة للمتهم  
أثناء التحقيق الابتدائي

تعد مرحلة التحقيق الابتدائي من أكثر مراحل الدعوى تعقيدا فقد تتعرض حريات الأفراد وحقوقهم إلى الضرر فالإجراءات المتبعة أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي قد تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان لذلك وضع المشرع عدة ضمانات للمتهم أثناء التحقيق الابتدائي تضمن له حقوقه وتؤدي إلى توازن بين مصلحة المجتمع و مصلحة المتهم والوصول إلى الحقيقة , ونجد الضمانات مستمدة من الاتفاقيات الدولية والداستير والقوانين الإجرائية, فرغم منح قاضي التحقيق عدة صلاحيات وسلطات للوصول إلى اقتناص الحقيقة إلا أنه لا يستطيع المساس بحرية الفرد.

## المبحث الأول المبادئ القانونية الضامنة لحقوق المتهم أثناء التحقيق الابتدائي

يعد موضوع حقوق المتهم خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة من ضمن الموضوعات الإجرائية المهمة والحيوية، التي تستحق البحث والدراسة المستفيضة، بسبب تعلقه بموضوع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ففي هاتين المرحلتين يتعرض المتهم إلى المساس بحقوقه، فقد يقبض عليه في ظروف غير لائقة، وقد يتعرض للإكراه والتعذيب أثناء الاستجواب،<sup>1</sup> ... لكسب القناعة الذاتية، إلا أنه هناك التزامات مبدئية تقع على عاتقه في مراعاة إرادته في إطار قانوني، ومراعاة لهذه المبادئ الضمان الحقوق والحریات الفردية قصد الحد من تعسف السلطات والقضاة والمحققين فهي مبادئ محمية دستوريا وإعلانات عالمية وكذا في اتفاقيات دولية.

### المطلب الأول مبدأ قرينة البراءة كآلية لحماية المتهم

يعتبر مبدأ قرينة البراءة مبدأ عام موجه إلى السلطة القضائية في جميع فروعها فلا يجوز لها مخالفته أو مصادرته<sup>2</sup>، فقرينة البراءة من رموز المحاكمة العادلة فهي من المبادئ الأساسية للإجراءات الجزائية، فالقاعدة هي أن المتهم بريء إلا أن تثبت إدانته فلا يمكن اعتبار الشخص متهم وحتى أن وجد ضده دلائل إلا بعد صدور الحكم ضده، وتعتبر اتفاقية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة 1789 إبان الثورة الفرنسية المادة التاسعة منه ممن لهم الفضل على غيره ممن الإعلانات والاتفاقيات<sup>3</sup> فحتى الشريعة الإسلامية كرست حرية وكرامة الإنسان

<sup>1</sup>- محمد محمدا، ضمانات المتهم أثناء التحقيق دار الهدى عين مليلة، 1999، ص 170. 2

<sup>2</sup>- نصر الدين عاشور، الحماية الدستورية لحقوق الإنسان في ظل التعددية السياسية في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2016، ص 116.

<sup>3</sup>- على أحمد رشيدة، قرينة البراءة والحبس المؤقت أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 78.

وأكدت على ضرورة ثبوت إدانة الشخص حتى يعاقب يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين<sup>4</sup>.

### الفرع الأول : تكريس مبدأ قرينة البراءة في الدستور

لقد تناول المشرع الجزائري مبدأ قرينة البراءة في دساتيره فنجد دستور 1976 في الفصل الرابع تحت عنوان الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والمواطن في المادة 46 منه على " كل فرد يعتبر بريء في نظر القانون حتى تثبت القضاء إدانته طبقا للضمانات التي يفرضها القانون" أما في دستور 1989 في المادة 42 منه في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات " كل شخص يعتبر بريء حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون"

ونجد أيضا دستور 1996 قد كرس هذا المبدأ في فسه الرابع تحت عنوان الحقوق والحريات في المادة 45 منه.

و تناول المشرع هذا المبدأ في التعديل الدستوري الصادر بموجب قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس 2016 في المادة 56 منه " كل شخص بريء حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته في إطار محاكمة عادلة تؤمن له ضمانات لازمة للدفاع عن نفسه" بموجب التعديل حرص المشرع الجزائري على قرينة البراءة من خلال ضمان محاكمة عادلة للمتهم وكفالة حق الدفاع له<sup>5</sup>.

<sup>4</sup>- سورة الحجرات، الآية 6.

<sup>5</sup>- نصر الدين عاشور، مرجع سابق، ص 119.

**الفرع الثاني: النص على قرينة البراءة في قانون الإجراءات الجزائية**

لم يتناول المشرع صراحة على مبدأ قرينة البراءة إلا بموجب القانون 02-15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 في المادة 11 حيث تنص على "تراعي كل الأحوال قرينة البراءة وحرمة الحياة الخاصة بالإضافة إلى المادة 68 منه.

وفي المقابل كرس ق إ ج هذا المبدأ في المادة 159 الفقرة الأولى التي تقر بالبطلان في حالة مخالفة الإجراءات الجوهرية المنصوص عليها في باب جهات التحقيق إذا ما ترتب على مخالفات مساسا بحقوق الدفاع<sup>6</sup>.

**الفرع الثالث: ضمانات مبدأ قرينة البراءة**

إن أصل البراءة يوفر عدة ضمانات للمتهم في كل الجرائم والتي تتمثل في:

**أولاً- عدم التزام المتهم بإثبات براءته:**

الأصل في المتهم أنه بريء فالشك يفسر لصالح المتهم وان عبء الإثبات يقع على سلطة الاتهام .

فعبئ الإثبات ملقى على النيابة العامة أو الضحية لعدم مساواة أطراف الدعوى العمومية والذي وتفرضه القاعدة الشهيرة "المتهم بريء إلا أن تثبت إدانته" فالنيابة العامة بصفتها ممثلة المجتمع كل السلطات التي تمكنها من إثبات إدانة المتهم المحامي بأصل البراءة<sup>7</sup>. فإن عجزت النيابة العامة على إثبات التهمة وجب القضاء ببراءة المتهم<sup>8</sup>.

**ثانياً- تفسير الشك لصالح المتهم:**

عندما تكون الأدلة المقدمة ضد المتهم غير كافية يكون القاضي الجنائي ملزماً بإصدار حكم البراءة , وهذا ما يعبر عنه مبدأ تفسير الشك لصالح المتهم فالقاضي أثناء إصداره الحكم

<sup>6</sup>- أعلي أحمد رشيدة، مرجع سابق، ص 78.

<sup>7</sup>- أعلي أحمد رشيدة، مرجع سابق، ص 103.

<sup>8</sup>- درياد مليكة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي في ظل قانون الإجراءات الجزائي بحث للحصول على درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق جامعة الجزائر ، ص 37.

بالبراءة يكفي إن يشكك الأدلة المقدمة ضد المتهم، ويتعين أن يشتمل هذا الحكم على ما يفيد أن المحكمة قد أحاطت بظروف مبدأ تسبب الأحكام القضائية  
فالقاضي الجزائي عندما لا يطمئن لثبوت التهمة أو بثبوت نسبها إلى المتهم يكون  
القاضي ملزماً بإصدار حكمه بالبراءة، تطبيقاً لقاعدة الشك يفسر لصالح المتهم<sup>9</sup>. ولقد عرفت  
الشريعة الإسلامية هذه الضمانة بقاعدة قطع الشك باليقين<sup>10</sup>.

### المطلب الثاني: مبدأ الشرعية الجزائية

حتى لا تتعسف الدولة في المساس بحقوق الأفراد وحررياتهم وذلك بشتى الوسائل  
القانونية الردعية من خلال إنزال العقاب على المتهم شرعت مبدأ الشرعية الجزائية الذي يحكم  
أجهزة الدولة الإدارية والقضائية الملزمة باحترام كافة القواعد العامة. وعليه سنتعرض إلى مفهوم  
الشرعية الجزائية وأقسام الشرعية الجزائية وضمانات المتهم في إطار مبدأ الشرعية الجزائية .

### الفرع الأول: مفهوم الشرعية الجزائية

يعتبر مبدأ الشرعية مبدأ عام<sup>11</sup> - فمبدأ الشرعية هو عدم إمكان تجريم فعل ما أو  
المعاقبة على ارتكابه أو اتخاذ أي تدابير ما لم يكن الفعل مجرماً أو معاتباً عليه بنص قانوني  
ولقد كرس المشرع الجزائري مبدأ الشرعية دستورياً<sup>12</sup> ونجد دستور 1996 أكد على احترام مبدأ  
الشرعية في مادته 142 " تخضع العقوبات الجزائية على مبدأ الشرعية والشخصية" كما نص  
المشرع الجزائري في قانون العقوبات الجزائري في مادته الأولى على هذا المبدأ " لا جريمة ولا  
عقوبة ولا تدابير امن إلا بالنص".

<sup>9</sup>- نصر الدين مروك، محاضرات في الإثبات الجنائي ، النظرية العامة للإثبات دار هومة الجزائر، 2013، ص 609.

<sup>10</sup>- محمد محده، مرجع سابق، ص 247.

<sup>11</sup>- محمد سعيد نمور ، أصول الإجراءات الجزائية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005، ص 42.

<sup>12</sup>- درياد مليكة، مرجع سابق، ص 69.



## الفرع الثاني: أقسام الشرعية الجزائية

تنقسم الشرعية الجزائية إلى ثلاثة أقسام وهي:

### أ- الشرعية الجزائية الموضوعية:

ومعناها لا يمكن توجيه أي اتهام ضد شخص ما لم يكن هناك نص قانوني يعاقب على ذلك الفعل، وهذا طبقاً للمادة الأولى من قانون العقوبات فلا يمكن توجيه أو تسليط أي عقوبة من طرف السلطة القضائية ما لم يكن هناك نص صريح يقضي بذلك<sup>13</sup>.

### ب- الشرعية الجزائية الإجرائية:

وهو افتراض البراءة وتفسير الشك لصالح المتهم في كل إجراء يتخذ ضده فالقاعدة الشرعية الجزائية تحدد للقاضي المسار الذي يجب انتهاجه والإطار الذي يجب الالتزام به وذلك وفق قواعد إجرائية<sup>14</sup>.

### ت- الشرعية الجنائية التنفيذية:

وهو ما يسمى بشرعية التنفيذ العقابي وسقوط مبدأ قرينة البراءة في حق المتهم وصدور حكم بالإدانة يصبح أمر المساس بحريته أمر مشروع بحكم القانون<sup>15</sup>.

## الفرع الثالث ضمانات المتهم في إطار مبدأ الشرعية الجزائية

يعتبر مبدأ الشرعية في حد ذاته من أهم ضمانات المتهم ويحدد فيه حقوقه وحياته

بحيث :<sup>16</sup>

<sup>13</sup> - ودير عواوش، "الضوابط القانونية في مواجهة سلطة التحقيق الابتدائي في التشريع الجزائري"، رسالة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 54.

<sup>14</sup> - أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، طبعة معدلة، دار النهضة العربية القاهرة، 1995، ص 135.

<sup>15</sup> - درياد ملنكة، مرجع سابق ص 42.

<sup>16</sup> - محمد السعيد نمور، مرجع سابق، ص 42.

**1- يمنع تحك السلطة وتعسفها على حقوق الأفراد وحريةتهم:**

يعتبر خضوع السلطة العامة إلى مبدأ الشرعية الجزائية ضماناً لحقوق الأفراد وحريةتهم. فتصبح السلطة خاضعة للشرعية مما تضمن استبعاد أهواء ورغبات التعسف في حق المتهم<sup>17</sup>.

**2- يضمن عدالة القضاء واستقلاله:**

وهو ما يعرف بوجود جهاز قضائي مستقل غير خاضع لأي تأثير ولا ولاية، فلا يخضع إلا إلى ضميره ، والقانون وهذا ما نص عليه الدستور في المادة 121<sup>18</sup> ولقد أوضحت المادة من الدستور بان المتقاضي متهما كان أو محكوما عليه محمي من طرف القانون مهما كان نوعهم، سواء كان رجال نيابة أو قضاة تحقيق أو قضاة فصل وحكم.

**3- معرفة المتهم للجهة القضائية المختصة ونوعها:**

من ضمانات المتهم معرفة الهيئة التي يستقدم أمامها، فمبدأ الشرعية يستلزم الاختصاص بصفة قانونية لكي لا يحصل تلاعب أو تعطيل في الإجراءات فالمتهم بمبدأ الشرعية يكون عارفا القاضي وعلى دارية وبينه يتقدم أمامه فالقاضي يجب أن ينظر أولا إلى مسألة الاختصاص حتى لا يطيل أمر البحث والتحقيق دون فائدة.

**4- رجعية القانون الأصلح للمتهم:**

فهذه القاعدة قاعدة جنائية خالصة ينفرد بها قانون العقوبات دون غيره ويقصد برجعية القوانين هو تغيير الوصف القانوني للمتهم من شخص مدان أو متهم أو مشتبه فيه إلى شخص برئ ، وبالتالي تعتبر ضابط من ضوابط الشرعية القانونية وضمانة مستقلة من الضمانات التي أحاط بها القانون للمتهم.<sup>19</sup>

<sup>17</sup>- أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 101.

<sup>18</sup>- محمد محده، مرجع سابق، ص 1211.

<sup>19</sup>- نصر الدين عاشور، مرجع سابق، ص 78.

ونجد المشرع الجزائري نص على هذه الضمانة في المادة 2 من ق ع "لا يسري قانون العقوبات على الماضي إلا ما كان أقل شدة"

#### 5- المساواة بين المتهمين:

إن مبدأ الشرعية مبدأ يكرس بين المتهمين دون تمييز فلا يفرق بين شخص أسود أو أبيض فجميع الأشخاص يطبق عليهم نفس الإجراءات لكون الشخص المتهم غير معروف عند سن القوانين والتشريعات<sup>20</sup>.

#### 6- القانون هو المصدر الوحيد للجرائم والعقوبات والإجراءات:

إن التشريع أي القانون المكتوب الصادر عن السلطة التشريعية هو المصدر الوحيد القانون العقوبات، فالسلطة التشريعية هي الأقدر على حماية المجتمع ومصالحه باعتبارها الممثلة له وفي هذا ضمان للمتهم بحيث يتولى أمره مجلس تشريعي مستقل غير خاضع لأي جهة<sup>21</sup>.

فالقاضي الجزائري إذا لم يجد نص يجرم ما عرض عليه لا يمكنه الاجتهاد والبحث عن جريمة والعقاب عليه.

#### 7- الرقابة القضائية:

إن احترام القانون هو أهم ضمانة للمتهم وأنجع أسلوب وطريقة الحماية الحريات ، ولهذا اعتنق الدستور الجزائري الرقابة القضائية حيث نص في المادة 130 "تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية فنس الدستور على استقلالية السلطة القضائية وعدم خضوعها لأي جهة فالقاضي محمي من كل أشكال الضغوط<sup>22</sup>.

<sup>20</sup> - محمد محدة، مرجع سابق، ص 215.

<sup>21</sup> - نصر الدين عاشور، مرجع سابق، ص 64.

<sup>22</sup> - محمد محده، مرجع سابق، ص 220.

**المبحث الثاني: ماهية التحقيق الابتدائي**

إن الهدف من إجراء التحقيق الابتدائي هو معرفة الواقعة الإجرامية وكشف الحقيقة وذلك بجمع الأدلة التي لها صلة بالواقعة الإجرامية وهذا في إطار ما سمح به القانون في اتخاذ الإجراءات المخولة له. هذه الغاية لا يجب أن تكون على حساب ضمانات الحرية الفردية بل يجب أن تكون وفقا لقواعد وضعت لضمان سير العدالة.

**المطلب الأول: مفهوم التحقيق الابتدائي**

سننطلق في هذا المطلب إلى تعريف التحقيق الابتدائي وفق القانون الإجراءات الجزائية

بالإضافة إلى أهمية التحقيق الابتدائي

**الفرع الأول: تعريف التحقيق الابتدائي**

تعتبر مرحلة التحقيق الابتدائي مرحلة وسط بين التحقيق الأول الذي يجريه رجال الضبطية القضائية والتحقيق النهائي الذي يجريه قاضي في المحكمة ويعرف التحقيق الابتدائي انه مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالدعوى العمومية التي تقوم بها سلطة التحقيق.

وعرفه عاطف النقيب "هو التحقيق الذي يقوم به قاضي التحقيق والهيئة الاتهامية في بعض الحالات لجمع الأدلة على جرائم وفعاليتها واتخاذ القرار النهائي على ضوءها بإحالة الدعوى إلى المحكمة إذا كان الجرم قائما والأدلة كافية أو لمنع المحاكمة إذا كان الجرم قد سقط أو لم تكتمل عناصره أو لم تتوافر الدلائل والقرائن بحق المدعي عليه الملاحق<sup>23</sup>.

أما المشرع الجزائري فلم يقدم تعريف للتحقيق الابتدائي وإنما تعرض إليه في نصوص مختلفة من خلال ذكر مهام قاضي التحقيق ومن هذه المواد نجد 38-163-164-166

ق.إ.ج. ج

<sup>23</sup>- محمد محده، مرجع سابق، ص 36-37.

**الفرع الثاني: أهمية التحقيق الابتدائي**

تبرز أهمية التحقيق الابتدائي من خلال جمع الأدلة التي تقدم للمحكمة عند إحالة الدعوى الجزائية في الوقت مباشرة بعد ارتكاب الجريمة<sup>24</sup>.

وتظهر أهمية التحقيق الابتدائي بالمقارنة بمرحلة جمع الاستدلالات بحيث أن الأول تتميز بضمانات على غرار تحرير التحقيق وتحليف اليمين القانونية للشهود واستجواب المتهم الذي لا يتم في محاضر جمع الاستدلالات، ونفس الشيء إذا قارناه بمرحلة التحقيق النهائي التي تكون إجراءاته عاجلة وشفوية إذ أن ذلك قاصر في مرحلة التحقيق الابتدائي<sup>25</sup>.

وللتحقيق الابتدائي أهمية ثنائية أولها تضمنت المحاكمة العادلة للفرد وثانيها أن يصون حقوقهم وبذلك تستبعد مفاجأة العدالة في مرحلة المحاكمة.

وبالتالي يمكن القول أن التحقيق الابتدائي هو الركيزة الأساسية للوقائع في الدعوى العمومية حيث يمكن اللجوء والرجوع إليه في كل وقت من أجل التحقيق.

**المطلب الثاني : خصائص التحقيق الابتدائي**

يتميز التحقيق الابتدائي بثلاث خصائص أساسية يجب توافرها فيه التي تتمثل في الكتابة أو التدوين سرية التحقيق بالنسبة للجمهور وعلنية التحقيق الابتدائي بالنسبة للخصوم.

**الفرع الأول: تدوين التحقيق**

لم ينص المشرع الجزائري صراحة على مبدأ التدوين إلا أننا نجد في عدة مواد مختلفة (68-79-80-108) ق إ ج.

فالتحقيق الابتدائي باعتباره عمل قضائياً يجب أن يتميز بخاصية التدوين<sup>26</sup>.

<sup>24</sup>- سلطان محمد شاكر ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية والتحقيق الابتدائي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص علم الإجرام والعقاب جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2013، ص 108.

<sup>25</sup>- سلطان محمد شاكر، مرجع سابق، ص 108.

<sup>26</sup>- عمارة فوزي قاضي التحقيق أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة كلية الحقوق 2009-2010، ص 23.

فالتدوين أمر لازم ليكون ذو حجية فلا يمكن الاعتماد على ذاكرة المحقق لأنها يمكن أن تخونه يعد مرور الوقت.

كما يمكن أن يفارق الحياة قبل أن تفصل في الدعوى ، فإثبات إجراءات التحقيق عن طريق الكتابة بمثابة سند دال على حصولها. فإجراءات التحقيق الابتدائي والأوامر الصادرة بشأنها يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الأمور والمؤتمرون بمقتضاها وتكون أساسا صالحا لما يبني عليها من نتائج<sup>27</sup>.

فتعتبر الكتابة خير دليل لإثبات الوقائع والظروف التي سار فيها التحقيق، وما نتج عنه وعدم توفر الكتابة يؤدي إلى البطلان وسقوط الحق في التمسك به والتي تكون مجرد إجراءات استدلال لا تحقيق. وتدوين التحقيق يكون عن طريق كاتب مختص تحت إشراف المحقق ويوقع الكاتب مع المحقق على جميع أوراق التحقيق، ويكون هذا الأخير مسؤولا على ترتيب تلك الأوراق والحكمة من وجود كاتب التحقيق هي أن يتفرغ القاضي للناحية الفنية للتحقيق بنهاية حصر عمل الكاتب في أبيات الإجراءات عن طريق كتابتها في محضر التحقيق<sup>28</sup>.

### الفرع الثاني: التحقيق سري بالنسبة للجمهور

يعتبر التحقيق سري بالنسبة للجمهور بحيث لا يسمح للجمهور بحضور إجراءات التحقيق ولا التعرض على النتائج التي يسعى بها التحقيق وهذا ما نصت عليه المادة 11 ق إ.ج.

فيجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة وكتاب التحقيق النيابة وغيرهم ممن يحضرون إجراءات التحقيق الالتزام بالسرية، وغير ذلك يعتبر انتهاكا للقانون ويتعرضون للعقوبات المنصوص عليها في المواد 46-85 ق إ ج وكذلك المادة 301 ق ع ج.

<sup>27</sup> - محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الاتحاد القومي، دار مطابع الشعب، الطبعة الثانية، 1963-1962، ص 236.

<sup>28</sup> - إسحاق إبراهيم منصور، المبادئ الأساسية في شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة 93، ديوان المطبوعات الجامعية،

والملاحظ أن إفشاء الأسرار لا ينطبق على الشهود ولا على الخصوم لأنهم لا يحضرون إجراءات التحقيق بحكم مهنتهم ووظيفتهم<sup>29</sup>.  
وتنتهي السرية بمجرد إحالة الدعوى للمحكمة لأن إجراءات المحاكمة تكون دائما علانية.

### الفرع الثالث: علنية التحقيق بالنسبة للخصوم

المقصود بالخصوم في الدعوى العمومية المجني عليه والمتهم والمدعي بالحق المدني والمسؤول عن الحق المدني والنيابة العامة وعلى قاضي التحقيق إخطار جميع الأطراف عن الأوقات التي يقوم به بإجراءات المعاينة أو استجواب المتهم وما إلى ذلك من إجراءات هامة. وبالرجوع إلى المادة 90 ق.إ.ج التي تنص على " يؤدي الشهود شهادتهم أمام قاضي التحقيق يعاونه الكاتب فردي بغير حضور المتهم ويحرر محضر بأقوالهم"

وذلك خشية من تأثر الشاهد لشهادته أو الخشية من إرجاعه عند الإدلاء بشهادة أمام المتهم<sup>30</sup>

### المطلب الثالث : السلطة القائمة بالتحقيق

إن أداء السلطة القائمة بالتحقيق بواجبها على النحو المطلوب هو حيادها تجاه السلطات الأخرى وكذا مباشرتها إجراءات التحقيق باستقلالية في وظيفتها ومدى حياد قاضي التحقيق ، ونتطرق في مطلبنا هذا إلى نقطتين وهما: قاضي التحقيق كهيئة مختصة بالتحقيق واستقلالية وحياد قاضي التحقيق .

### الفرع الأول : قاضي التحقيق كهيئة مختصة بالتحقيق

اعتبر المشرع الجزائري قاضي التحقيق السلطة المختصة بالتحقيق وأكد على ذلك في المادة 38 من قانون الإجراءات الجزائية والتي نصت على " تتناط بقاضي التحقيق إجراءات البحث والتحري"

<sup>29</sup>- إسحاق إبراهيم منصور ، مرجع نفسه، ص 103.

<sup>30</sup>- نظير فرج مينا، الموجز للإجراءات الجزائية الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص74.

ف نجد التشريع الجزائري يعتبر أن أهم ضمانات التحقيق الابتدائي يتوقف على نزاهة المحقق وعدم تحيزه واستقلاليتة، تختص النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية في نص المادة 29 من قانون الإجراءات الجزائية فقاضي التحقيق يختص بالتحقيق بناء على طلب من وكيل الجمهورية او شكوى مصحوبة بادعاء مدني وهذا ما نصت عليه المادة السابقة<sup>31</sup>.

وأناط المشرع الجزائري التحقيق بالنسبة للأحداث وذلك بقيام قاضي الأحداث بالتحريات اللازمة لإظهار الحقيقة وهذا ما أشارت إليه المادة 450 ف1 من القانون الإجراءات الجزائية "يشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيسا ومن قاضين محلفين"<sup>32</sup>.

ويعتبر التحقيق الابتدائي إلزامي في الجنايات ما لم توجد نصوص خاصة وجوازي في جنح أما المخالفات ممكن إذا ما طلبت النيابة العامة ذلك<sup>33</sup>.

### الفرع الثاني: استقلالية وحياد قاضي التحقيق

استقلالية هيئة التحقيق وحيادها تتمثل في مدى تجسد مبدأ الفصل بين وظيفتي التهام والتحقيق , وكذا حيادها والذي يعني عدم تدخل وكيل الجمهورية في مباشرة إجراءات التحقيق فجمع الأدلة ونسبتها للمتهم وإثبات التهمة أو نفيها من اختصاصات قاضي التحقيق دون سواه.

ولقد أكد المشرع الجزائري في المادة 29 و 38 ق.أ.ج.ج يتمتع قاضي التحقيق بسلطة اتخاذ القرار وحرية ممارسة وظيفة ولا يخضع لذلك إلا لضميره<sup>34</sup>.

تعتبر حياد هيئة التحقيق نزاهة تضمن المحقق عدم ميله أو خضوعه لجهة أخرى وذلك لتحقيق الغاية , ألا وهي العدالة ولقد حرصت حتى الموائيق على التأكيد بحيدة القضاة وحياد قاضي التحقيق هو النظر في القضية المعروضة أمامه سواء بطلب افتتاحي, أو من وكيل الجمهورية, او شكوى مصحوبة بإدلاء مدني دون أن يتحيز لأي احد الأطراف أو أي مصلحة

<sup>31</sup> - سلطان محمد شاکر مرجع سابق، ص 110.

<sup>32</sup> - درياد مليكة مرجع سابق، ص 45.

<sup>33</sup> - ودير عواوش مرجع سابق، ص 29.

<sup>34</sup> - عمارة فوزي مرجع سابق، ص 16.



والتححرر من أي مؤثر خارجي فقاضى التحقيق يجرى نفسه من كل تأثير عليه ونجد المادة 71 الفقرة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية نصت على " يجوز الوكيل الجمهورية أو المتهم أو الطرف المدني لحسن سير العدالة طلب الملف من قاضى التحقيق لفائدة قاضى آخر من قضاة التحقيق<sup>35</sup> .

### الفرع الثالث : ضمانات المتهم المتعلقة بالدفاع عن براءته

أصبح حق الدفاع مصلحة كل شخص يواجه موقف الاتهام فلقد حرصت حتى المنظمات الدولية وأنت به من موثيق تقدر حرية الفرد وتحيطه بجملة من الضمانات , فكل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلا أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علانية, وللمتهم الحق في إخطاره سبب الاتهام المنسوب إليه وذلك ضمانا لأعداد دفاعه فحق الدفاع هو حق معترف به دستوريا وبناء على ما سبق نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نعالج فيه حق المتهم في الاستعانة بمحاكم وضمانات المتهم المتعلقة بجمع الأدلة أثناء التحقيق وإجراءات التحقيق الاحتياطية وأوامر التصرف في حق المتهم.

#### أولا : حق المتهم في الاستعانة بمحام

يقوم المحام بواجب دستوري وهو الدفاع عن مصالح موكله فوجود المحام داخل غرفة الاتهام يقوي من معنويات المتهم والذي يمنع المتهم من اعترافه بجريمة لم يكن مسؤولا عنها, كما يجنبه الخضوع للوسائل غير المشروعة قد تصل أحيانا إلى الاعتداء عليه أو ضربه. للشخص المقبوض عليه أو المحبوس الحق في الاستعانة بمدافع وإخطاره في الحال بهذا الحق, وقد أوصت الكثير من الاتفاقيات الدولية على هذا الحق كما أوصت اغلب الدساتير على هذه

<sup>35</sup>- درياد مليكة نطاق وسلطات قاضى التحقيق والرقابة عليها , أطروحة لنيل في العلوم تخصص القانون جامعة الجزائر1, كلية الحقوق بن عكنون, 2011, ص ص 93-94.

الفكرة ونجد دستور الجزائر لسنة 1996 في مادته 151 على أن الحق في الدفاع مضمون في القضايا الجزائية<sup>36</sup>.

### 1- التنبية بالاستعانة بمحام

من أهم ضمانات المتهم أثناء مثوله أمام قاضي التحقيق تنبيهه لهذا الأخير بحقه في الاستعانة بمحام , وهذا عند المثل الأول أمامه وهذا ما أكده المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية في المادة 100 منه .

فبعد إعلام القاضي للمتهم وذلك صراحة على الوقائع المنسوبة إليه وبعد تحققه من هويته يتعين على قاضي التحقيق تنبيه المتهم بحقه بالاستعانة بمحام, والمتهم الحق في التناول عنه ومباشرة الاستجواب من طرف القاضي أثناء تنازله صراحة<sup>37</sup>.

فعدم تنبيه القاضي للمتهم بحقه بالاستعانة بمحام يعتبر تعنيف في حق المتهم, وتعتبر إجراءات القاضي باطلة لتعسفه إلى حقوق المتهم أي يعتبر التنبيه بالاستعانة بمحام كضمان من ضمانات المتهم لان المادة 157 ق إ ج ج جزء البطلان عن المخالفة وشرط تدوين التنبيه في المحضر, لأنه الطريق الوحيد في إثباته والا اعتبر أنه لم يكن.<sup>38</sup>

### 2- دور المحامي في مرحلة التحقيق الابتدائي

يؤثر دور المحامي تأثيرا ايجابيا في مرحلة التحقيق الابتدائي وإذ يسمح له بحضور استجواب موكله والإطلاع إلى ملف التحقيق وإحاطته بالأدلة والواقع كما منح له بإبداء طلبات وملاحظات , وكذا ندب الخبراء إذا وجد ذلك وبالتالي سنتعرض إلى هذه النقاط وذلك ب:

<sup>36</sup> -

<sup>37</sup> - مسوس رشيدة، استجواب المتهم من طرف قاضي التحقيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2005-2006، ص 53

<sup>38</sup> - درياد مليكة، مرجع سابق، ص 60.

**- حضور المحامي استجواب موكله**

تطبيقاً لمبدأ عدم الإخلال لحقوق الدفاع، لا يجوز إجراء استجواب المتهم دون حضور المحامي ما لم يقضي بغير ذلك وهو تنازل المتهم إلى حقه بالاستعانة بمحام إذ يتقرر وجوب استدعاء المحامي قبل يومين على الأقل من الإجراء بكتاب موصي عليه وهذا طبقاً للمادة 105/1-2-3-ق.إ.ج ووحضور المحامي ليس رقابة يمارسها على قاضي التحقيق وإنما وسيلة لإبداء دفاعه والتعرف على الواقع المنسوبة إلى موكله ووجود المحامي داخل غرفة التحقيق يقوى من معنويات المتهم ويسلحه ضد الأسئلة الخادعة يجنبه الوسائل غير المشروعة<sup>39</sup>.

ونجد المادة 104 ق.إ.ج.ج نصت إلى أحق المتهم اختيار محام أو عدة محامين للدفاع عنه ما لم يتنازل عنه بصراحة، مع وجوب سؤاله في تعيين محام له من عدمه وإخبار قاضي التحقيق المحامي الذي اختاره.<sup>40</sup>

كما يمكن للمحامي أن يلتمس من قاضي التحقيق اتخاذ بعض الإجراءات، فقد يطلب انتقال قاضي التحقيق إلى معاينة مكان وقوع الجريمة ، والانتقال من أجل حجز الوثيقة أو سند له علاقة بالتحقيق أو سماع شاهد أو شهود يكون لهم تأثير في مجرى الدعوى<sup>41</sup>. أما بالنسبة للأحداث لا يمكن التنازل عن هذه الضمانة لأن هذه الفئة بحاجة دائماً بالاستعانة بمحام ونص إلى هذا الاستثناء 454 ق إ ج قانون الإجراءات الجزائية<sup>42</sup>.

**- إطلاع المحامي على ملف التحقيق :**

<sup>39</sup>- درياد مليكة، مرجع سابق، ص 221.

<sup>40</sup>- سلطان محمد شاعر، مرجع سابق، ص 139.

<sup>41</sup>- جديدي معراج، الاتجاهات الحديثة للمشرع الجزائري في محاولته لدعم حقوق المتهم على ضوء التعديل الجديد، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، الجزء الأول ، الجزائر، 2002، ص 76.

<sup>42</sup>- عماري فوزي، مرجع سابق، ص 98.

وتفاديا لانزلاقات قاضي التحقيق اقتضى المشرع وضع ملف الإجراءات بطلب من محام المتهم قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل حتى يتمكن من دراسته والإطلاع إلى ما يتضمنه من أدلة وذلك تفاديا لانحرافات قاضي التحقيق<sup>43</sup>. وهذا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 105. وللمحامي حق الإطلاع علي أوراق أو كل ما تم من إجراءات أو وجد من مستندات وهو استبعاد المستندات الجديدة التي سوف تودع في ملف الدعوة طالما لم يطلع عليها محام المتهم<sup>44</sup>.

### - حق المحامي في طلب إجراء فحص شخصية موكله وطلب خبير:

المحامي المتهم حق طلب القاضي التحقيق إجراء بحث شخصي أو اجتماعي أو نفساني لموكله الذي سيساعد القاضي في اختيار الجزاء الجنائي، أو تتمثل النواحي الطبية في الفحص الجسماني الكامل لبيان حالته الصحية ، ودراسته الأسباب التي دفعت مرتكب الجريمة إلى ارتكابها أما النواحي الاجتماعية فتضم المعلومات التي تفيد إثبات شخصية المتهم وأصله وتاريخ حياته ومحيطه العائلي ومهنته وشهرته ومركزه المالي واتهاماته وسوابقه.

فالتحقيق عن شخصية المتهم وجوبي في المواد الجنائيات ، واختياري في مواد الجرح وبطلب من وكيل الجمهورية في المخالفات .وأكدت المادة 68 قانون الإجراءات الجزئية على ذلك.

كما أجاز لمحامي المتهم بطلب من قاضي التحقيق إجراء فحص طبي، وليس لقاضي التحقيق رفضها إلا بقرار مسبب يوضح ذلك والمادة 68 من فقرتها الأخيرة من قانون إجراءات الجزائية أكدت ذلك .وللمحامي حق طلب خبير في أي مسألة ذات طبيعة فنية والمادة 143 في فقرتها الأولى من قانون الإجراءات الجزئية تنص على " جهات التحقيق أو الحكم عندما

-43

-44 - معماري فوزي، مرجع سابق، ص 109.

تعرض لها مسألة ذات طابع فني أن تأمر بندب خبير إما بناء إلى طلب النيابة العامة أو إما تلقاء نفسها أو من الخصوم.

#### - حق المحامي في الطعن بالاستئناف:

بالإضافة إلى حضور المحامي لإجراءات التحقيق التي والتي تعتبر حماية لضمائن المتهم أيضا وسيلة أخرى ، والتي هي حق المحامي في الطعن والاستئناف أمام غرفة الاتهام والتي تعتبر كدرجة أعلى منه . و الفقرة الأولى من المادة 172 ق إج تنص: للمتهم ووكيله الحق في رفع استئناف أمام غرفة الاتهام بالمجلس القضائي عن الأوامر المنصوص عليها 65 مقرر 4 و 69 مكرر و 74 125 مكرر و 225 و 1-125 مكرر و 125 مكرر 2 و 121 و 143 و 154.

وذلك إما من تلقاء نفسه أو بناء على دفع احد الخصوم لعدم الاختصاص.

وبناء على هذه المادة يبين لنا القانون انه منح للمتهم أو وكيله حق الطعن بالاستئناف في الأوامر القضائية وغير القرارات لا يجوز الطعن عنها ونجد على سبيل المثال:

- أمر القاضي برفض طلب الاستعانة بخبير .

- الأمر بعدم استجابة قاضي التحقيق لطلبات الحضور فيها يتعلق بإجراء خبرة تكميلية أو خبرة مضادة<sup>45</sup>

#### الثانيا: ضمانات المتهم المتعلقة بجمع الأدلة أثناء التحقيق الابتدائي

إن تجسيد المبادئ العامة في التحقيق الابتدائي شأنه توفير حقوق وحرىات الأفراد إلا أن المبادئ العامة لا تكفي لوحدها لما تحققه من ضمانات بجمع الأدلة وفحصها ومدى نسبتها للمتهم .

<sup>45</sup> - درياد مليكة، مرجع سابق، ص ص 323-233.

## أ- المعاينة والتفتيش

**المعاينة:** إجراء ينتقل بمقتضاه المحقق إلى مكان وقوع الجريمة ليُشاهد ويقف على الآثار المتعلقة بالجريمة وكيفية وقوعها، ويجمع الأشياء التي قد تفيده في كشف الحقيقة<sup>46</sup> فإذا كان مكان المحقق في التحقيق عادة هو المكتب فإنه قد يضطر إلى التنقل إلى مكان وقوع الجريمة كما لو كانت صحة المتهم تستدعي الانتقال. ونصت المادة 79 من قاج ج " يجوز لقاضي التحقيق الانتقال إلى أماكن وقوع الجرائم الإجراء جميع المعاينات اللازمة أو للقيام بتفتيشها ويخطر بذلك وكيل الجمهورية الذي له الحق في مرافقة ويستعين قاضي التحقيق دائما بكاتب التحقيق ويحرر محضراتها يقوم به من إجراءات".

وتجدر الإشارة أن مجال انتقال، قاضي التحقيق غير محصور في دائرة اختصاصه بل يمتد ليشمل أيضا دوائر اختصاص المحاكم المجاورة شرط إخطار وكيل الجمهورية ومحكمته. ونظرا لخطورة الإجراء وما يفصح من نتائج تؤدي إلى براءة المتهم وإدانة البارئ على قاضي التحقيق ضمان حقوق المتهم وحرية مراعاة الدقة في المعاينة<sup>47</sup>.

• التفتيش: عرفه فتحي سرور بأنه إجراء من إجراءات التحقيق والتي تهدف إلى ضبط أدلة الجريمة موضوع التحقيق وكل ما يفيد في كشف الحقيقة<sup>48</sup> كما أن الدستور الجزائري نص على التفتيش في المادة 94 حيث نصت المادة على " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن في التفتيش إلا بمقتضى قانون وفي إطار احترامه" كما نص المشرع الجزائري على التفتيش في المادة 81-64-44-68 من ق

<sup>46</sup>- بودريالي عبد الكريم، سلطان قاضي التحقيق في تسيير البحث عن الحقيقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق بن عكنون، 2012، ص34.

<sup>47</sup>- درياد مليكة، مرجع سابق، ص 70.

<sup>48</sup>-

ج.ج. ومن التعريفات المختلفة التي جاء بها الفقهاء يتبين وان اختلفت في التفاصيل فإنها تصب في تعريف واحد وهو أن التفتيش عبارة عن إجراء من إجراءات التحقيق في موضوعه، وعمل بولييسي في تطبيقه يتخذ قاضي التحقيق كمسعى إلى البحث عن دليل مادي للإثبات في التحقيق مع إمكانية الاعتداء أثناءه على حرمة الحياة الخاصة وفق للأحكام المقررة قانونا.

وللتفتيش قيود لا يمكن لسلطة التحقيق تجاوزها ويعتبر كضمان للمتهم وهي:

1- صدور اذن بالتفتيش: نصت المادة 38 الفقرة 2 من الدستور الجزائري على ضرورة استلزام الأمر في التفتيش في أي مرحلة والامر يصدر من طرف جهة قضائية مختصة. فالأمر بالتفتيش لا يجوز أن يصدر إلا عن طريق قاضي التحقيق وفي المقابل ليس شرطاً أن يتولى بنفسه التنفيذ<sup>49</sup>.

2- أن يكون الأمر القضائي مسبباً: يعد التسبب ضماناً للمتهم بحيث لا يتم التفتيش إلا

إذا توافرت جميع أركان الجريمة ووجدت أدلة كافية<sup>50</sup>.

وفي هذا يقول إدوار غالي الذهبي: ولم يرسل القانون شكلاً خاصاً للتسبب فإذا كانت سلطة التحقيق قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب التفتيش والاستجابة لهذا الطلب يعني أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب<sup>51</sup>.

3- حصول فائدة من التفتيش: فالفائدة من التفتيش هو الحصول على أشياء مفيدة في التحقيق وتؤثر على الاقتناع الشخصي للقاضي فإذا لم تتوفر الفائدة منع المحقق من انتهاكها واعتبر

<sup>49</sup> - عمارة فوزي، مرجع نفسه، ص 176.

<sup>50</sup> - فتحي سرور، مرجع سابق، ص ص 366-367.

<sup>51</sup> - إدوارد غالي الذهبي، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج 42 من موسوعة القضاء والفقهاء العربيين لحسن فكهاني، الدار العربية للموسوعات، ص 364.

متعسفا<sup>52</sup>. وإن لم تكن وجود أشياء متعلقة بالجريمة فلا يمكن إجراء التفتيش لا على الأشخاص ولا على المساكن وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 81 من ق.إ.ج.

**4-حضور المعني أثناء التفتيش:** عند تفتيش مسكن المتهم منح المشرع المتهم حق الحضور وهذه كضمانة حتى تكون على دراية بما ضبط أو اكتشف ، والا اعتبر إجراء التفتيش باطل. وهذا ما أكده المشرع الجزائري في المادة 83 الفقرة 3 من إ.ج ففي حالة حضور المتهم عملية التفتيش جاز له بتكليف من قاضي التحقيق التعيين ممثل له بحضور العملية بدلا عنه<sup>53</sup>.

#### - الاستجواب

الاستجواب هو إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي والغاية منه سؤال المتهم عن التهمة الموجهة إليه، والمناقشة فيها والحصول على معلومات دقيقة يمكن للمحقق فهم خفايا القضية<sup>54</sup>.

فالاستجواب هو مواجهة المتهم الأدلة القائمة ضده ومساءلته ومناقشته عن جميع ظروف الجريمة وبالتالي للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه، وهذا من خلال تقديم وسائل دفاعية والإدلاء برأيه في الأدلة المقدمة ضده، وهذا اما اعترافا بالتهمة الموجهة إليه أو عدم الاعتراف بتلك التهمة.

والاستجواب يقوم على شروط، حيث يكون الشخص متهما وأن تتم المناقشة التفصيلية في التهمة المنسوبة إليه وان يواجه المتهم بالأدلة وان يكون القائم به محقق<sup>55</sup>.

والاستجواب قبل أن تكون وسيلة للكشف عن الحقيقة تعتبر من أهم ضمانات للمتهم ومن أهم وسائل الدفاع وتتمثل هذه الضمانات في:

<sup>52</sup> - محمد محده، مرجع سابق، ص 364.

<sup>53</sup> - فوزى عمار، مرجع سابق، ص 177

<sup>54</sup> - مروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 371.

<sup>55</sup> - محمد سلطان شاكر، مرجع سابق، ص 124.



- ضرورة إجراء الاستجواب من طرف سلطة التحقيق: وهذا ما أكدته المشرع الجزائري في المادة 139/3 ق.إ.ج.ج، فلا يمكن أن يقوم بالتحقيق إلا مختص أي قاضي التحقيق أو قاضي منتدب ولا يجوز للشرطة القضائية استجواب المتهم وإنما سؤاله فقط عن التهمة المنسوبة إليه دون مناقشة ، والذي يعتبر طرف محايد وهو من أهم ضمانات المتهم أثناء التحقيق.

وقد بين المشرع الجزائري استقلالية هيئة التحقيق كما رأينا سابقا وحدد صلاحياتها وعهد بمنحة الاتهام على النيابة العامة المادة 29 من ق.إ.ج.

وخروجا عن القاعدة يمكن للنيابة العامة القيام بالاستجواب في حالة التلبس إذا لم يفصل قاضي التحقيق بعد في الدعوى والمادة 38 الفقرة 2 من ق.إ.ج.ج بين وأكدت ذلك وهي استثناء عن الأصل وخاصة وأنه ذكرت حالات التلبس على سبيل الحصر<sup>56</sup>.

- المحامي: وهذا من الضمانات التي كفلها المشرع عند إجراء الاستجواب حضور

المحامي المادة 105 من ق إ ج ولم يرتبط اختيار المتهم للمحامي بأجل معين وإنما

ترك له الحرية في التنازل وان يثبت ذلك بمحضر (1). - الصمت: كما أعطى المشرع الحق في الصمت وعدم الإدلاء بأقواله أو الإجابة عن

الأسئلة الموجهة إليه ولا يحق للقاضي إخضاعه لأي إكراه كان معنوي أو بدني فالاستجواب لم يعد وسيلة للحصول على اعترافات المتهم بل أصبح يكرس ضمانا هامة وهي حرية المتهم في الكلام<sup>57</sup> فأوردت المادة 100 من ق إ ج ج الحالات التي يجب مراعاتها ولا يترتب على عدم مراعاتها البطلان منها مع تنبيه المتهم بأنه حر في عدم الإدلاء بأي تصريح.

<sup>56</sup>- مسوس رشيدة، مرجع سابق، ص 30.

<sup>57</sup>- فوزي عمار، مرجع سابق، ص 98.

## - سماع الشهود

تعد الشهادة من وسائل الإثبات ولقد تناولها المشرع الجزائري في المواد 88 غلى 99 من ق.ا.ج وقد عرفها الدكتور محمد محدة: تلك البيانات أو المعلومات التي يقدمها غير الخصم في الشهادة وذلك قصد تقدير حقيقة معينة تتعلق بموضوع الاتهام لأمر رآه أو سمعه أو أدركه بأحد حواسه<sup>58</sup>.

ويقصد بالشاهد كل شخص ليس من أطراف الدعوى الأصليين يتم تكليفه بالحضور أمام القضاء أو سلطة التحقيق لكي يدلي بما لديه من معلومات في شأن واقعة في الدعوى الجزائية.

ونجد التعريف يتوافق على ما نصت به المشرع الجزائري في المادة 88 الفقرة الأولى من

ق ا ج ولقد منح المشرع الجزائري ضمانات للمتهم أثناء مرحلة سماع الشهود والتي تتمثل في:

أ- ألزم المشرع الشاهد بعد استدعائه قانونيا وقبل الإدلاء بشهادته أن يحلف اليمين وفق للصيغة الواردة في المادة 93 الفقرة 2 من ق.ا.ج<sup>59</sup>.

أما القصر ليسوا ملزمين بالحلف فتأخذ شهادتهم على سبيل الاستدلال فقط وهذا ما نصت عليه المادة 93 الفقرة 2 من ق ا ج.

ب- يجب على كل من طلب الشهادة أن يحضر للإدلاء بشهادته أمام قاضي التحقيق ، وان لم يستجيب لأمر قاضي التحقيق فأجاز المشرع لهذا الأخير بعد موافقة وكيل الجمهورية إحضاره جبرا كما يتعرض لعقوبات قررها المشرع له في المادة 97 الفقرة 2 من ق ا ج جراء امتناعه الحضور للشهادة<sup>60</sup>.

<sup>58</sup>- مروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 569.

<sup>59</sup>- محمد محده، مرجع سابق، ص 144-145.

<sup>60</sup>- عمارة فوزي مرجع سابق، ص 124.

ت- من ضمانات الشهادة أيضا أنه لا بد لقاضي التحقيق أن يستعلم من هوية الشهود وتقرير إذا كان له قرابة أو نسب بالخصوم، أو إذا كان فاقد للأهلية، وفي هذه الحالة أجاز الطعن في الشهادة<sup>61</sup>. وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 93 من ق إ ج.

### ثالثا : إجراءات التحقيق الاحتياطية وأوامر التصرف في حق المتهم

يثير القبض صراعا بين احترام الحرية الفردية وبين حماية المجتمع وحق الدولة في العقاب. فتطبيقا لمبدأ البراءة يعامل الفرد كشخص برئ طوال مراحل الدعوى، فاحترام الحرية الفردية يتطلب عدم جواز القبض على المتهم قبل أن يصدر حكم نهائي في حقه، ومن جانب آخر عدم القبض على المتهم الذي تتوفر فيه دلائل كافية على اتهامه بجريمة مع مقتضيات المجتمع، فتدخل المشرع لإقامة توازن عادل وذلك بإحاطة القبض بعدة ضمانات وتأتي أوامر التصرف في التحقيق في حق المتهم وفق القناعة الذاتية لقاضي التحقيق بان البحث قد انتهى وان عناصر التحقيق قد جمعت فيقوم بإخراج القضية من حوزته ونجد المشرع الجزائري لم يفعل من أحاطه المتهم بضمانات السير العدالة .

### أ- إجراءات التحقيق الاحتياطية في إطار ضمانات المتهم

#### 1- الأمر بالإحضار:

وفقا للمادة 110 ق إ.ج.ج الأمر بالإحضار هو ذلك الأمر الذي يصدر قاضي التحقيق إلى القوة العمومية لاقتياد المتهم ومثوله أمامه على الفور ويتم تنفيذ هذا الأمر بمعرفة احد ضباط وأعوان الضبط القضائي أو أحد أعوان القوة العمومية<sup>62</sup>: و الأمر بالإحضار يجب أن يتضمن هوية المتهم وصفه القاضي الذي أصدره واسمه والتهمة المنسوبة إليه، والمادة القانونية

<sup>61</sup>- سلطان محمد شاکر، مرجع سابق، ص 145.

<sup>62</sup>- ودير عواوش، مرجع سابق، ص 135.

على الفعل المرتكب منه ويوقع وعليه ختم قاضي التحقيق ويرسل إلى الشرطة أو الدرك حسب موطن الشخص<sup>63</sup>.

وفقا لنص المادتين 109-110 ق.إ.ج.ج فإن قاضي التحقيق هو من لديه سلطة إصدار الأمر بالإحضار وهذا هو الأصل العام.

أما الفقرة الأخيرة من المادة 110 ق.إ.ج.ج أجازت لوكيل الجمهورية إصدار الأمر بالإحضار، وحددت المادة 58 من نفس القانون الشروط التي يجوز فيها ذلك وعليه فلا يترتب على الأمر بالإحضار حبس المتهم مؤقتا كما لا يعتبر منشئا للحبس المؤقت<sup>64</sup> ، وللمتهم عدة ضمانات اتجاه الأمر بالإحضار والتي تتمثل:

- اقتياد المتهم حال ضبطه دون إبطاء أو حجز: حيث لا يترك المتهم عرضه الضبطية القضائية حيث لا يحضرونه متى شاءوا، فإذا تطلبت مصلحة التحقيق اقتياد المتهم فيكن ولكن في أسرع وقت ممكن أو على الفور فهو أمر بالإحضار وليس بالحجز<sup>65</sup>.

- تسليم المتهم نسخة من الأمر: التسليم أمر مكرس قانونا قبل أن يمثل أمام قاضي التحقيق حتى يتمكن من تحضير دفاعه ولا تفاجئ بالتهمة الموجهة إليه. في إعطاء المتهم نسخة هو حق يمثل من وقت التسليم إلى المثل بين يدي قاضي التحقيق لذلك نسخة له من هذا الأمر يعد ضامنة من ضماناته<sup>66</sup>.

- الالتزام باستجواب المتهم فورا: فعند حضور المتهم أو إحضاره أمام قاضي التحقيق يقوم هذا الأخير باستجوابه فورا بحضور محاميه أن وجد، وفي حال غياب قاضي التحقيق يتم تقديمه

<sup>63</sup> - محمد خزيط، مذكرات في ظل قانون الإجراءات الجزائية الطبعة الثالثة، دار هومة، 2008، ص 135.

<sup>64</sup> - الاخضر بوكحيل، الحبس الاحتياطي في التشريع الجزائري والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 1989، ص 213.

<sup>65</sup> - محمد محده، مرجع سابق، ص 397.

<sup>66</sup> - ودير عواوش، مرجع سابق، ص 82.

لوكيل الجمهورية الذي يطلب من القاضي المحقق أو من أي قاض آخر استجوابه أو إخلاء سبيله.

- عدم استعمال القوة والعنف: لا يجوز لرجال الضبطية القضائية أن يستعمل العنف إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك وعليه فإن رجال الضبطية لا يأتون على محل إقامة الشخص المراد إحضاره أو مكان عمله مصطحب مع أفراد القوة العمومية من أول مرة لأن هذا مظهر يوحى بنوع من التهديد واستعمال القوة والعنف .

## 2- الأمر بالقبض والإيداع :

### - الأمر بالقبض على المتهم:

يعتبر الأمر بالقبض بذلك الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم ووضعه في المؤسسة العقابية، وكرسته المادة 119 ق.إ.ج.ج والغرض من إلغاء القبض على المتهم، و هو وضعه تحت تصرف المحقق لاستجوابه واتخاذ ما يراه مناسباً كوضعه تحت المراقبة القضائية و إخلاء سبيله والأمر بالقبض ضد المتهم يكون حتى ولو كان غائبا أو هاربا أو مختفي عن العدالة<sup>67</sup>.

ولقد نظم المشرع الجزائري الأمر بالقبض في المواد 119 إلى 122 ق إ.ج، وتتمثل السلطة المصدرة أمر القبض في قاضي التحقيق كما استتنت النيابة العامة في مباشرة إصدار الأمر بالقبض وذلك بعد استطلاع وكيل الجمهورية، كما يحق لغرفة الاتهام بصفتها جهة تحقيق كدرجة ثانية حق إصدار ذلك وباعتبار الأمر بالقبض من الأوامر التي تمس بالحريية الشخصية والجسدية للمتهم بوضع المشرع عدة ضمانات للمتهم للحفاظ على حريته وكرامته والتي تتمثل في:

<sup>67</sup> - ودير عواوش، مرجع سابق، ص 85-86.

- منع القانون منعا باتا إصدار أمر القبض في حق شخص ارتكب جرائم يصفها القانون بأنها مخالفات فأي أمر صادر من قاضي التحقيق بالقبض في حق شخص عليه أن تكون الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس.

- الأمر بالقبض في حق المتهم المقيم بإقليم الجمهورية أو في حق الهارب بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية.

- على قاضي التحقيق استجواب المتهم خلال 48 ساعة من اعتقاله وإذ تعذر ذلك يتقدم المتهم أمام وكيل الجمهورية ويطلب هذا الأخير من أي قاضي من قضاة الحكم باستجوابه في الحال وإلا إخلاء سبيله.

## 2-الأمر بالإيداع:

عرفه المشرع الجزائري في المادة 117 ق.إ.ج انه ذلك الأمر الذي يصدره القاضي إلى المشرف رئيس مؤسسة التربية باستلام وحبس المتهم.

ويؤلف هذا الأمر سندا لحبس المتهم احتياطيا ، ويجوز أن يكون سندا للبحث بالقبض على المتهم في بعض الظروف الاستثنائية كحال هروب المتهم المحبوس من قبل<sup>68</sup> ولقاضي التحقيق صلاحية إصدار الأمر بالإيداع<sup>69</sup>: كما يجوز لوكيل الجمهورية أن يصدر الأمر بالإيداع في حالة الجنحة المتلبس بها .

ولقد منح المشرع عدة ضمانات للمتهم اتجاه الأمر بالإيداع، وتظهر هذه الضمانات في:

- أن يقوم قاضي التحقيق باستجواب المتهم قبل إصدار الأمر بالإيداع وهذا ضمانا للدفاع المتهم عن نفسه ويوضح ما لتبس المحقق أو متعهدا بضمانات كافية للاستجابة لضماناته.

- أن تكون الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس أو بعقوبة أشد إذ لا يجوز صدور الأمر بالإيداع في جنحة معاقب عليها بالغرامة أو مخالفة حتى ولو كان معاقب عليها بالحبس<sup>70</sup>.

<sup>68</sup>- محمد محده، مرجع سابق، ص410.

<sup>69</sup>- الأخضر بوكحيل، مرجع سابق، ص 213.

<sup>70</sup>- ودير عواوش، مرجع سابق، ص 88.

- تنبيه المتهم في حقه في الاستئناف في اجل ثلاثة أيام ويصدر على هذا التبليغ بمحضر وهذا طبقا للمادة 123 مكرر ق.إ.ج.

### ث- الحبس المؤقت:

الحبس المؤقت هو اخطر إجراءات التحقيق وأكثر مساسا بحرية المتهم فهو إجراء استثنائي نص عليه المشرع الجزائري في المادة 123 ق.أ.ج.ج:الأصل هي البراءة. وتتص المادة 59/2 من التعديل الدستوري . الحبس المؤقت إجراء استثنائي يحدد القانون أسبابه وشروط تمديده<sup>71</sup>، ونظمه المشرع الجزائري في المواد 123 إلى 137 مكرر 1، فالحبس المؤقت أمر من أوامر التحقيق يتضمن وضع المتهم في مؤسسة إعادة التربية لبعض مدة التحقيق أو كلها أو حتى للمحاكمة قاصدا بذلك سير التحقيق وسلامته<sup>72</sup>، ولقد جعل المشرع من إصدار الأمر بالحبس المؤقت حقا لجهة التحقيق المتمثلة في قاضي التحقيق وهذا طبقا لنص المادة 109 ق إ ج بالإضافة إلى غرفة الاتهام باعتبارها جهة ثانية في التحقيق وهذا من خلال نص المادة 1923 ق إ.ج. بالإضافة إلى قاضي الأحداث الذي يمكن أن يصدر أمر الحبس المؤقت مع مراعاة حالة الحدث ونوع الجريمة المرتكبة والشروط الموضوعية بالتدابير والحماية. بالرغم من الحبس المؤقت يعتبر من أخطر الإجراءات التي تتخذ ضد المتهم لأنها تمس

بحريته إلا أن المشرع الجزائري وضع ضمانات للمتهم أثناء الحبس المؤقت والتي تتمثل في :

1- طلب الرقابة القضائية، والتي تعد إجراء وسط بين اطلاق الحرية والحبس المؤقت، بحيث يطلق سراح المتهم بشرط أن يخضع لبعض الواجبات التي تكفل وضعه تحت تصرف القضاء فهي نوع من التدابير الاحترازية<sup>73</sup>.

<sup>71</sup> - محمد حزيط، مرجع سابق، ص 139.

<sup>72</sup> - نصر الدين عاشور، مرجع سابق، ص 187.

<sup>73</sup> - ودير عواوش، مرجع سابق، ص 91.

2- إعلام المتهم بالتهمة الموجهة إليه: حسب المادة 123 مكرر ق.إ.ج.ج يجب على قاضي التحقيق تبليغ المتهم بالتهمة الموجهة إليه وذكرها لها سفاهاة وينبئه أيضا أن لديه 3 أيام من هذا التبليغ استئنافه.

3- استجواب المتهم قبل الأمر بحبسه مؤقتا لأن الاستجواب يعطي للقاضي دلالة على المتهم في إمكانية اللجوء إلى الرقابة القضائية وبعد الأمر بالحبس دون القيام بالاستجواب إجراء باطل<sup>74</sup>.

4- طلب الإفراج المؤقت: أعطي للمتهم ومحاميه وفقا ما نصت عليه المادة 127 ق.إ.ج.ج حق طلب الإفراج المؤقت في أي مرحلة كانت عليها الدعوى وهذا متى استطاع المتهم أو محاميه أن يثبت عدم فائدة حبسه وهذا الطلب يوجه غالبا إلى قاضي التحقيق باعتباره أكثر الهيئات تنفيذا للحرية.

نص المشرع الجزائري عن الحالات التي يتم فيها عن الإفراج عن المتهم حيث يكون أما بقوة القانون وهذا طبقا لنص المادة 124 ق إ ج بعد مرور 20 يوم من مروره أمام قاضي التحقيق أو في حال صدور القرار من طرف قاضي التحقيق بحيث يصدره بأن لا وجه للمتابعة كما قد يكون حتمي إذ لم يصدر قاضي التحقيق مدة الحبس المؤقت ل 125 ق إ ج أما الجوازي يصدره قاضي التحقيق من تلقاء نفسه بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية وتعهد المتهم بحضور جميع إجراءات التحقيق عند استدعائه وهذا ما نصت عليه المادة 126 ق إ.ج.

والمشرع الجزائري ميز بين المتهم الوطني والمتهم الأجنبي فهذا الأخير يجوز بتقديم كفالة في جميع الحالات وجميع المستويات<sup>75</sup>.

<sup>74</sup>- نصر الدين عاشور، مرجع سابق، ص 192.

<sup>75</sup>- سلطان محمد شاكر، مرجع سابق، ص 181.



5- حق المتهم في التعويض عن الحبس المؤقت: أقر المشرع الجزائري التعويض عن الحبس المؤقت، ونص في المادة 61 من الدستور " يترتب عن الخطأ القضائي تعويض من الدولة ويحدد القانون شروط التعويض وكيفياته" ونص عليه في قانون الإجراءات الجزائية ونظمه في المواد 137 مكرر/1 أي 137 مكرر/14.

### ب- أوامر التصرف في التحقيق في إطار ضمانات المتهم

تتمثل أوامر التصرف في التحقيق في ثلاث نقاط بين فيها ضمانات المتهم والتي هي:

أ- الأمر بالإرسال

ب- الأمر بالإحالة

ت- الأمر بانتقاء وجه الدعوى

- الأمر بالإرسال:

الأمر بالإرسال هو ذلك الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق إلى غرفة الاتهام بعد اقتناعه بانتهاء تحقيقاته، وهذا تقديرا لأدلة الاتهام وذلك لإحالة المتهم على محكمة الجنايات من عدمه<sup>76</sup>. فإذا كانت الوقائع جنائية أو جنائية مرتبطة بجنحة يصدر قاضي التحقيق أمرا بار سال ملف القضية إلى النائب العام لدى المجلس القضائي مكان اختصاصه ، وذلك لعرض الملف على غرفة الاتهام، والمادة 166 من قانون الإجراءات الجزائية بينت ذلك<sup>77</sup>. وإذا كان في القضية المتهم حدثا وحقق فيها على أساس جنائية فيصدر أمر الإحالة إلى محكمة الأحداث<sup>78</sup>.

- ضمانات المتهم في الأمر بالإرسال :

<sup>76</sup>- محمد محدة، مرجع سابق، ص 463.

<sup>77</sup>- أحمد بوسقيعة، التحقيق القضائي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 163.

<sup>78</sup>- محمد حزيط، مرجع سابق، ص 163.

إرسال الملف إلى غرفة الاتهام بمعرفة من وكيل الجمهورية وذلك بإرفاق أمر الإرسال بأدلة الإثبات، يحمل في طياته ضمانات للمتهم والذي فيه على المحقق دراسة الأدلة ووسائل الإثبات بجدية، وكذا تبليغ أوامر الإرسال إلى محامي المتهم في ظرف 24 ساعة يحيط فيه المتهم علما بالإحالة وأوامر إرسال الأوراق إلى النيابة وإحاطته علما بالأوضاع والمواعيد إلا إذا كان محبوسا، فيكون ذلك من طرف المشرف على المؤسسة العقابية فتعتبر هذه الإحاطة فائدة للمتهم لتحضير دفاعه ، وكذا عدم استطاعة قاضي التحقيق الإحالة إلى المحكمة الجنائية مباشرة ومنح للجنح والمخالفات حق الاستئناف في ذلك وضمانا لحماية المتهم استتدت مهمة الإحالة إلى جهة قضائية أعلى درجة من قاضي التحقيق<sup>79</sup>.

#### - الأمر بالإحالة:

لم يعرف المشرع الجزائري الأمر بالإحالة في قانون الإجراءات الجزائية إلا أننا يمكن أن نقدم له تعرف بسيط يتمثل في: ذلك الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام برفع الدعوى إلى المحكمة المختصة بنقل الدعوة من مرحلة إلى أخرى أي من مرحلة التحقيق على مرحلة المحاكمة.

فإذا انتهى قاضي التحقيق بأن الواقعة تشكل جنحة أو مخالفة يصدر أمر الإحالة ومعه أوراق إلى الجهة المختصة بالنظر في الدعوة<sup>80</sup> المادة 164 ق.إ.ج. وإخلاء سبيل المتهم إذا كان محبوسا وكانت الوقائع تشكل مخالفة وذلك برفع الرقابة القضائية كون الحبس الاحتياطي والرقابة القضائية، غير حائزين في مواد المخالفات وإذا كانت الوقائع تشكل جنحة تكون الإحالة

<sup>79</sup> - محمد محده، مرجع سابق، ص 464.

<sup>80</sup> - اقشيش العيفة، عبد اللاوي نورة، ضمانات المتهم أثناء مرحلتي التحري والتحقيق الابتدائي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، بويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام 2015، ص 87

إلى قسم الجرح للبالغين وإلى قسم الأحداث القصر<sup>81</sup> وهنا تبقى الرقابة القضائية قائمة إلا أن ترفعها المحكمة المادة 125 مكرر 3 نصت على ذلك.

وإذا كان المتهم في حالة فرار وصدر ضده أمر بالقبض يحتفظ هذا الأمر بقوة التنفيذية حين مثول المتهم أمام المحكمة.

- ضمانات المتهم في أمر الإحالة وهي: بمجرد انتهاء التحقيق على قاضي التحقيق إرسال الملف دون تباطأ إلى الجهة المختصة:

- إطلاق سراح المتهم في الحال وذلك وفق القناعة الذاتية إذا ما كانت مخالفة - إن كان المتهم بريئاً فغنه يؤدي إلى تقديمه في أقرب وقت ممكن إلى المحكمة وينزع عنه كل القيود وإن كان مداناً هداً باله وعلم حاله<sup>82</sup>.

### ثالثاً : الأمر بانتقاء وجه الدعوى:

عند غلق التحقيق امراً بانتقاء وجه الدعوى بغلق التحقيق وذلك في ثلاث حالات وردت

في نص المادة 163 من قانون الإجراءات الجزائية وهي:

1- إذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم لا تشكل جريمة

2- إذا ظل مرتكب الجريمة مجهولاً

3- إذا لم توجد دلائل كافية ضد المتهم<sup>83</sup>.

وتظهر ضمانات المتهم في امر لا وجه للمتابعة في:

- إخلاء سبيل المتهم في الحال وهذا ما نصت عليه في قانون الإجراءات الجزائية

المادة 163 الفقرة 2 والذي يعد الإخلاء ضماناً للمتهم يسترد فيه حريته الجسدية وكذا مقوماته الشخصية المعنوية من حيث الاعتبار.

<sup>81</sup>- أحمد بوسقيعة، المرجع نفسه، ص 163.

<sup>82</sup>- محمد محده، مرجع سابق، ص 462.

<sup>83</sup>- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 160.

- الإسراع في تقديم الملف بمجرد التحقيق منتهيا ففناعة القاضي بانتهاء التحقيق من غير تماطل وإبطاء بإرسال الملف لوكيل الجمهورية لتقديم الطلبات في مدة لا تتجاوز العشرة أيام وهذا لفائدة المتهم كي لا يبقى محبوسا في ذمة التحقيق.

- تمحيص الأدلة قبل إصدار أمر بان لا وجه للمتابعة والتمحص بعد ضمانات للمتهم فيبحث فيه عن كل ما يدين الشخص أو يبرئه<sup>84</sup>.

---

<sup>84</sup>- محمد محمد، مرجع سابق، ص 160.

الفصل الثاني  
رقابة غرفة الاتهام  
على أعمال قاضي التحقيق

لقد فتح المشرع الجزائري مجالا كبيرا في احترام حقوق وحرية الأفراد وقدم له عدة ضمانات من اجل صيانة حقوقه وعدم التعدي عليها، ولهذا نجد غرفة الاتهام التي تعتبر درجة ثانية في التحقيق بعد قاضي التحقيق ضمانا إضافية للمتهم، شرعها القانون لصالحه فمن خلالها يمكن تدارك الأخطاء التي يرتكبها قاضي التحقيق<sup>85</sup>. فغرفة الاتهام من أهم المواضع التي تناولها المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية ونظمها في المواد 176 على 211 وهذا نظرا للدور الهام الذي تقوم به غرفة الاتهام في ساحة القضاء والتي تعتبر مرحلة وسطي بين قضاء التحقيق وقضاء الحكم وهذا لحسن سير العدالة.

ولقد منح القانون الحق للمتهم استئناف أوامر قاضي التحقيق وخاصة التي تمس بمصلحته وحرمة وخاصة في حالة الإفراج المؤقت والحبس الاحتياطي<sup>86</sup> دون سبب ولهذا قسمنا فصلنا إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى غرفة الاتهام كدرجة ثانية في التحقيق الابتدائي، وتعرضنا فيه إلى ماهية غرفة الاتهام كمطلب أول أما في المطلب الثاني تناولنا فيه سلطات غرفة الاتهام في الإفراج المؤقت وكيفية إحضارها بالرقابة القضائية أما في المطلب الثالث فتناولنا مراقبة غرفة الاتهام الإجراءات التحقيق الابتدائي.

أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى غرفة الاتهام على صحة إجراءات التحقيق الابتدائي، وقسمناه إلى مطلبين وتعرضنا في المطلب الأول إلى غرفة الاتهام باعتبارها قضاء للاستئناف أما المطلب الثاني على قرارات غرفة الاتهام في ميدان الإشراف على التحقيق الابتدائي، أما المبحث الثالث تعرضنا إلى الأسباب القانونية لبطلان إجراءات التحقيق والذي قسمناه إلى مطلبين تعرضنا في المطلب الأول إلى إجراءات التحقي الغير الشرعية أما في المطلب الثاني نتعرض على بطلان التحقيق الابتدائي بسبب الإكراه المادي والمعنوي

<sup>85</sup> - خطاب كريمة، الحبس الاحتياطي والمراقبة القضائية، دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي، دار هومة د سنة نشر، ص 154.

<sup>86</sup> - معمري كمال، غرفة الاتهام، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، 1996-1997، ص 2.

## المبحث الأول: غرفة الاتهام كدرجة ثانية في التحقيق

الفرض مبدأ التكامل القضائي اخضع المشرع الجزائري مرحلة التحقيق التي يقوم بها قاضي التحقيق لرقابة تمارسها هيئة قضائية تسمى غرفة الاتهام، والتي تعتبر درجة ثانية في التحقيق بدائرة كل مجلس قضائي<sup>87</sup>، أدرجها المشرع الجزائري ضمن الفصل الثاني من الباب الأول من قانون الإجراءات الجزائية، وتتميز غرفة الاتهام بطبيعة خاصة، وتعد غرفة الاتهام جلساتها باستدعاء من رئيسها أو بناء على طلب من النيابة العامة كلما رأت الضرورة لذلك.

## المطلب الأول : ماهية غرفة الاتهام

كرس المشرع الجزائري غرفة الاتهام كدرجة ثانية في التحقيق على كل مجلس قضائي، فمنح لها عدة صلاحيات أثناء مجريات التحقيق بمجرد اتصالها بملف الدعوى ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول تعريف غرفة الاتهام أما الفرع الثاني نتعرض إلى خصائص الإجراءات المتبعة أمام غرفة الاتهام.

## الفرع الأول: تعريف غرفة الاتهام

تعتبر غرفة الاتهام جهة أصلية في هرم القضاء، حيث تدخل تشكيلة المجلس القضائي على غرار الغرفة الجزائية<sup>88</sup> ، فهي توجد في كل مستوى قضائي غرفة أو أكثر حسب ما تقتضيه ظروف العمل<sup>89</sup>.

ولقد نص المشرع الجزائري على غرفة الاتهام في المواد 126 إلى 211 ق إ ج منه واعتبرها درجة ثانية للتحقيق تمارس رقابتها على كافة إجراءات التحقيق الابتدائي، فأوكلت

<sup>87</sup>-مجدول وسام، دور غرفة الاتهام في التحقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون جنائي وعلوم إجرامية، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 5.

<sup>88</sup>- شيخ قويدر، رقابة غرفة الاتهام على إجراءات التحقيق الابتدائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص القانون الإجرائي الجزائري، كلية الحقوق، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2014، ص 4.

<sup>89</sup>- محمد حزيط، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، ط3، دار هومة الجزائر، 2010، ص 179.

غرفة الاتهام مهمة الرقابة على أعمال الضبطية القضائية وجميع غرف التحقيق التابعة للمجلس القضائي، كما أنها جهة حكم جزائي باعتبارها تفصل في طلبات رد الاعتبار بالإضافة إلى صلاحية الفصل في التنازع الاختصاص ، وكذا ضم ودمج العقوبات الجنائية ورد الأشياء المحجوزة التي تعتبر من الصلاحيات الإضافية<sup>90</sup>.

وعليه فإن تسمية غرفة الاتهام مستمد من التشريع الفرنسي ( Chambre d'accusation ) ، ذلك لأنها تملك وظيفة واحدة وهي توجيه الاتهام، فقد ذهبت معظم التشريعات العربية على هذا الاتجاه كدائرة الاتهام في تونس والهيئة الاتهامية في لبنان<sup>91</sup>.

تتألف غرفة الاتهام من رئيس ومستشارين ويتم تعيينهم من بين قضاة المجلس التابعين له لمدة ثلاثة سنوات وبقرار من وزير العدل<sup>92</sup>

### الفرع الثاني : خصائص الإجراءات المتبعة أمام غرفة الاتهام

تتفرد الإجراءات المتبعة أمام غرفة الاتهام بمجموعة من الخصائص والمزايا باعتبار القضايا هامة وخطيرة، في نفس الوقت لأنها تمس بالحقوق الأساسية للأفراد وتتمثل هذه الخصائص في:

#### أولاً: السرعة في اتخاذ الإجراءات:

فيجب احترام المواعيد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية بحيث يقوم النائب العام بتهيئة الملف في حدود خمسة أيام على الأكثر من تاريخ استلام أوراق القضية وهذا طبقاً لنص المادة 179 ق إ ج " يتولى النائب العام بتهيئة القضية خلال 5 خمسة أيام على الأكثر

<sup>90</sup>- سيدهم مختار، موجز اختصاصات غرفة الاتهام، مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، الجزائر، 2005، ص 157.

<sup>91</sup>- أيت وعراب أمال، حليل مليسة، اختصاصات غرفة الاتهام في ضوء قانون الإجراءات، مذكرة لنيل الماستر في القانون تخصص القانون الجنائي والعلوم الإجرامية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، 2016، ص8.

<sup>92</sup>- شيخ قويدر، مرجع سابق، ص22.



من ستلام أوراقها وتقديمها مع طلباته فيها إلى غرفة الاتهام ،وتلقي غرفة الاتهام ملف القضية ومن ثم تلتزم بإصدار قرارها في أجل لا يتعدى مدة 20 يوم من تاريخ استئناف أوامر قاضي التحقيق التي وردت في المادة 172 ق إ ج ج ،وإلا يتم الإفراج عن المتهم ما لم يقرر إجراء تحقيق تكميليه<sup>93</sup>.

وتصدر غرفة الاتهام قرارها بعد شهرين كأقصى حد ما يتعلق الأمر بجناية معاقب عليها بالسجن المؤقت.

- أربعة أشهر كحد أقصى عندما يتعلق الأمر بجناية معاقب عليها بالسجن المؤقت المدة 20 سنة أو السجن المؤبد أو بالإعدام.

- ثمانية أشهر كحد أقصى عندما يتعلق الأمر بجناية موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية أو بجناية عابرة للحدود الوطنية. وإذا لم يتم الفصل في الآجال المحددة أعلاه وجب الإفراج تلقائيا عن المتهم.

### ثانيا: التدوين والسرية:

من أهم الخصائص المتبعة هي السرية في المداولات لان القانون لا يسمح لأي طرف حضور المداولات التي تتم بين رئيس الغرفة والمستشارين فقط<sup>94</sup>.

ويسمح للخصوم ومحاميهم في اليوم المحدد للجلسة بتقديم مذكرات يطلعون عليها النيابة العامة والخصوم الآخرين، وتودع هذه المذكرات لدى قلم كتاب غرفة الاتهام ويؤشر عليها الكاتب مع ذكر يوم وساعة الإيداع(ة) ، وقضت المحكمة العليا في القضية رقم 03-623 على ما يلي " غن الغرفة تفصل في القضية بعد تلاوة المستشار المقررة لتقريره طبقا للمادة 184 من ق إ ج

<sup>93</sup>- أهابية عبد الله، شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 465.

<sup>94</sup>- معمري كمال، مرجع سابق، ص 24.

، من ثم نستخلص من دراسة القرار المطعون فيه أن العضو لم يحضر الجلسة ولما كان من الثابت أن قضاة غرفة الاتهام في قضية الحال لما فصلوا فيه في غياب المستشار المقرر، يكونوا قد خرقوا قواعد جوهرية في الإجراءات ولهذا الأسباب قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا وينقض وإبطال القرار المطعون فيه ، وإحالة القضية إلى مجلس نفسه مشكلا تشكيلا آخر للفصل فيه طبقا لقانون.

### ثالثا: الحضورية:

يقرر قانون الإجراءات الجزائية أنه يجب على النائب العام أن يقوم بتبليغ الحضور ومحاميهم بتاريخ الجلسة لنظر القضية بكتاب موصي عليه ، وتختلف المهلة المحددة من تاريخ الإرسال الخطاب الموصى عليه وتاريخ انعقاد الجلسة ففي الأحوال التي يكون فيها المتهم محبوسا مؤقتا لا يجب أن يتعدى 48 ساعة طبقا لنص المادة 182 ق.إ.ج.ج.<sup>95</sup>

وتجرى غرفة الاتهام مداولات بغير حضور ممثل النيابة والخصوم والكاتب والمترجم إن وجد ، لأن حضور المداولة يقتصر على قضاة الغرفة وحدهم وهذا ما تنص عليه المادة 185 ق.إ.ج ، تجرى مداولات غرفة الاتهام بغير حضور النائب العام والخصوم ومحاميهم والكاتب والمترجم".

<sup>95</sup> - عبد الله أهابية، مرجع سابق، ص 469.

**المطلب الثاني: كيفية إخطار غرفة الاتهام في إجراءات الرقابة وسلطتها في الإفراج المؤقت**

لقد خول المشرع الجزائري لغرفة الاتهام بمجموعة من السلطات دون سواها من الجهات، بحيث ترك مسألة البث والنظر لسلطاتها واتخاذ القرارات المناسبة بصفتها جهة قضائية ذات اختصاص شامل<sup>96</sup>.

ومن أهم الوظائف الممنوحة لغرفة الاتهام ممارسة الرقابة القضائية التي تعتبر بديل للحبس المؤقت ، وتمارس غرفة الاتهام للتخفيف من خطورة ومساوئ الحبس المؤقت بالإضافة إلى سلطة البث في الإفراج المؤقت وذلك نظرا لحضور هذا الإجراء والذي يمس بحرية الأفراد.

**الفرع الأول: كيفية إخطار غرفة الاتهام بإجراءات الرقابة القضائية**

منح المشرع الجزائري قاضي التحقيق سلطة الأمر بالرقابة القضائية دون استطلاع رأي وكيل الجمهورية طبقا لنص المادة 125 مكرر 1 ق إ ج ، إذ يمكن لقاضي التحقيق أن يأمر بالرقابة القضائية إذا كانت الأفعال المنسوبة للمتهم قد تعرضت إلى عقوبة الحبس أو عقوبة أشد، كما يجب عليه الفصل في طلب المتهم برفع الرقابة القضائية ضمن الأجل القانونية وهي خمسة عشر يوم ابتداء من يوم تقديم الطلب بأمر مسبب استنادا لنص المادة 125 مكرر 2 ق.إ.ج .

فالرقابة القضائية أقل مساسا وعرضة للحياة الفردية لأنها لا تعتبر حرمانا كاملا للحرية الفردية ، ولا يصل إلى سلب حرية المتهم ولا ترقى إلي درجة الخطورة التي تكمن في حبس المتهم مؤقتا، فالرقابة القضائية إجراء وسط بين الحبس المؤقت والإفراج والغرض منه إبقاء المتهم تحت تصرف القضاء ومراقبته ، تنص المادة 123 " لا يمكن أن يؤمر بالحبس المؤقت

<sup>96</sup>- معمرى كمال، مرجع سابق، ص 41.

أو أن يبقى عليه إلا إذا كانت التزامات الرقابة القضائية غير كافية " ولقد حددت نفس المادة الحالات التي تكون فيها الرقابة القضائية غير كافية<sup>97</sup>.

وقد منح القانون للمتهم أو محاميه رفع الاستئناف ووضعه تحت الرقابة القضائية إلى غرفة الاتهام وذلك أن لم يفصل قاضي التحقيق في الأمر المحدد بموجب نص المادة 172 ق.إ.ج، ولغرفة الاتهام أن تصدر قرارها في 20 يوم من تاريخ رفض الطلب<sup>98</sup>.

ولا تجد أي نص في مواد ق إ ج ج يحدد شكل طلب دفع الرقابة القضائية أمام غرفة الاتهام، فيمكن أن يرفع بمذكرة مكتوبة تودع لدى أمانة الضبط لغرفة الاتهام من طرف المتهم أو محاميه مع وصل الاستلام الكون المراقبة أمام غرفة الاتهام تكون مكتوبة استنادا للنص المادة 183 ق إ ج " يسمح للخصوم ومحاميهم إلى اليوم المحدد للجلسة بتقديم مذكرات يطلعون عليها النيابة العامة والخصوم الآخرين وتودع هذه المذكرات لدى قلم كتاب غرفة الاتهام ويؤشر عليها الكاتب مع ذكر يوم وساعة الإيداع"<sup>99</sup>.

### الفرع الثاني : سلطة غرفة الاتهام في الإفراج المؤقت

أشارت المادة 128 ق إ ج ج إلى آثار الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام في طلب الإفراج المؤقت، ومن خلال استقراء المادة يفهم أن المتهم يظل محبوسا حيث يقضي في استئناف ممثل النيابة العامة في جميع الأحوال ريثما يستنفذ ميعاد الاستئناف ما لم يقرر النائب العام إخلاء سبيل المتهم في الحال ، والملاحظ أن ميعاد سريان الاستئناف من النظام العام

<sup>97</sup>- عبد الله اهابية مرجع نفسه، ص 429

<sup>98</sup>- طاهري حسين، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة 3، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2005، ص 59-60.

<sup>99</sup>-مجدول وسام، دور غرفة الاتهام في التحقيق، مذكرة تخرج لنيل ماستر، تخصص القانون الجنائي والعلوم الإجرامية جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص24.

فلا بد من مراعاة لأن القائمين عليه أوجبه وجعله من الشكليات التي تضمن للمتهم حقوقهم، فلا يجوز تمديد المواعيد إلا في الحالات القصوى أو الظروف القاهرة أو الطارئة<sup>100</sup>.

ولقد منح المشرع الجزائري لغرفة الاتهام سلطة البت في الإفراج المؤقت ، وذلك نظرا الأهمية وخطورته ولأن معظم الاستئناف التي يقوم بها المتهم تتعلق بالإفراج المؤقت ، ونصت المادتين 126 و 127 على الإفراج المؤقت، من خلال استقراء المادتين يمكن لقاضي التحقيق أن يطلبه من تلقاء نفسه بعد أخذ رأي وكيل الجمهورية. ويحق للمتهم أو محاميه طلب الإفراج في أي وقت من قاضي التحقيق الذي يبت فيه ؛حلال ثمانية أيام بموجب قرار معدل ، وإذا لم يفصل فيه جاز للمتهم أن يرفع طلبه إلى غرفة الاتهام وعليها أن تصدر قرارها في ظرف 30 يوم من تقديمه وإلا تعين الإفراج عن المتهم تلقائيا.

لا يجوز للمتهم أو محاميه في حالة رفض طلب الإفراج من طرف قاضي التحقيق او غرفة الاتهام بتقديم طلب جديد إلا بعد انتهاء مهلة شهر من تاريخ رفض الطلب الأول وهذا طبقا لنص المادة 127/3 ق إ.ج.

كما يمكن لغرفة الاتهام في حالة تحقيق إضافي أو قرار الإفراج وإذا قررت الإفراج عن المتهم معدلة بذلك قرار قاضي التحقيق ، فلا يجوز لهذه الأخيرة إصدار أمر حبس جديد إلا إذا قامت غرفة الاتهام بناء على طلب كتابي من النيابة العامة ، يسحب حق المتهم في الاستفادة بقرارها وهذا طبقا لنص المادة 131 ق.إ.ج.ج<sup>101</sup>.

وتختص أيضا غرفة الاتهام في الفصل في طلب الإفراج المؤقت في الفترة الواقعة بين دورات انعقاد محكمة الجنايات ، وكذا في حالة إحالة القضية من طرف قاضي التحقيق على محكمة الجنايات أو المخالفات<sup>102</sup>

<sup>100</sup>- معمرى كمال، مرجع سابق، ص 44.

<sup>101</sup>- الأخضر بوكحيل، مرجع سابق، ص 95.

<sup>102</sup>- معمرى كمال، مرجع سابق، ص 44.

وتختص أيضا غرفة الاتهام في حالة صدور حكم بعدم الاختصاص من إحدى المحاكم بالإضافة أثناء سير التحقيق التكميلي أو الإضافي، طبقا لنص المادة 190 ق.إ.ج وتختص أيضا غرفة الاتهام في الفصل في طلبات الإفراج المؤقت من طرف المتهم أو محاميه في الحالات التالية:

- في حالة الطعن بالنقض مرفوعا ضد حكم محكمة الجنايات أو صدور حكم بعدم الاختصاص فإن طلب الإفراج، يكون من اختصاص غرفة الاتهام.
- طبقا لنص المادة 1/466 ق.إ.ج.ج تختص غرفة الاتهام في أوامر الحبس المؤقت التي يصدرها قاضي التحقيق، يقسم الأحداث سواء كان الهدف من الطلب هو رفع الأمر أو إصداره.
- كما يجوز لغرفة الاتهام من تلقاء نفسها وبعد استطلاع رأي النيابة العامة أن تأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم طبقا لنص المادة 186 ق.إ.ج..

### الفرع الثالث : مراجعة غرفة الاتهام لإجراءات التحقيق الابتدائي

تقوم غرفة الاتهام بفحص أوراق ملف القضية المعروضة عليها التي أجراها قاضي التحقيق لمعرفة إذا كانت ناقصة أو غامضة أو تستوجب الوضوح كاستفسار المتهم حول نقطة معينة أو سماع شهود آخرين، أو ندب خبير إذا استوجب ذلك فرؤية غرفة الاتهام أن التحقيقات التي أجراها قاضي التحقيق لم تتناول الوقائع الناتجة<sup>103</sup>.

ممارسة غرفة الاتهام التحقيق التكميلي كضمانة للمتهم ، وممارسة غرفة الاتهام التوسع في التحقيق .

<sup>103</sup>- درياد مليكة، ، مرجع سابق، ص 96.

## أولاً - ممارسة غرفة الاتهام التحقيق التكميلي كضمانة للمتهم

الغرفة الاتهام أن تأمر بإجراء تحقيق تكميلية<sup>104</sup> ، وقد يكون التحقيق التكميلي وجوبياً أو جوازياً وهو اتخاذ إجراءات لازمة لفائدة التحقيق<sup>105</sup> قد يكون من غرفة الاتهام نفسها أو بندب هذه الأخيرة قاضي تحقيق قد يكون نفسه الذي حقق في القضية الأولى أو قاضي منتدب آخر وذلك بندب خبير إذا استوجب ذلك أو سماع شهود. ولجوء غرفة الاتهام إلى التحقيق التكميلي تعتبر كضمانة أساسية وهامة لاعتباره طرف ضعيف وذلك باستكمال ما اعتري التحقيق القضائي من نقائص وغموض على المستوى الإجرائي أو الموضوعي<sup>106</sup>.

وحسب المادة 189 ق.إ.ج.ج لا يجوز لغرفة الاتهام توسيع التحقيق باتهام أشخاص صدر قرار نهائي قضائي بشأنهم بانتقاء وجب الدعوى كما لا يجوز توجيه اتهام إلى أشخاص آخرين دون اللجوء على التحقيق التكميلي ، فلغرفة الاتهام بالنسبة للجرائم الناتجة من ملف الدعوى أن تأمر بتوجيه التهمة طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة 190 إلى أشخاص لم يصدر أمر نهائي بالألا وجه للمتابعة.

وتظهر ضمانات المتهم في ذلك:

لا يجوز للعضو المنتدب للتحقيق أن يستجوب المتهم إلا بحضور محاميه أو دعوته للحضور ولا أن يفصل في ذلك بالتالي للمتهم ضمان احتفاظ بكامل حقوقه التي هي نفسها في التحقيق الابتدائي والتي تنص

عليها في المواد 100 و 105 من ق إ ج ج.

<sup>104</sup>- كمال معمري، مرجع سابق، ص 69.

<sup>105</sup>- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 203.

<sup>106</sup>- شيخ قويدر، مرجع سابق، ص 48.

## ثانيا - ممارسة غرفة الاتهام للتوسع في التحقيق

وتتمثل ممارسة غرفة الاتهام في التوسع في التحقيق على جرائم جديدة والتوسع على أشخاص آخرين.

## - توسيع التحقيق إلى جرائم جديدة:

يجوز لغرفة الاتهام أن تأمر بتوسيع التحقيق إلى جرائم أخرى إذا ما رأى قاضي التحقيق أثناء فحصه للوقائع لم يعطي لها وصفها القانوني الصحيح أو قد أفصل في بعض الوقائع المكونة لجريمة ما أو استبعد البعض منها.

لغرفة الاتهام التحقيق بالنسبة ما أغلقت الطلب الافتتاحي أو أمر الإحالة الصادر من قاضي التحقيق ، جنایات كانت أو جنح أو مخالفات أصلية أو مرتبطة ببعضها البعض وقيدھا المشرع الجزائري في المادة 187 من ق.إ.ج. ج وفق شروط وهي:

- بناء على طلبات كتابية للنائب العام - إمكانية غرفة الاتهام إجراء تحقيقات من تلقاء نفسها  
- عدم استبعاد التهم بأمر نهائي قاضي التحقيق أي بصفة جزئية بالأ وجه للمتابعة - على قاضي التحقيق أن يكون قد فصل في الجرائم عن بعضها البعض أو إحالها إلى الجهة القضائية المختصة وإن يكون هناك ارتباط بين الجرائم فإذا توافرت هذه الشروط أجاز لغرفة الاتهام توسيع التحقيق إلى جرائم أخرى. وضمانا لحقوق الدفاع على غرفة الاتهام إبلاغ المتهم بالتهمة الجديدة لتمكينه لرد التهمة عنه.

ولا يمكن لغرفة الاتهام أن توجه اتهام لم يرد ذكرها في أوصاف الاتهام التي أمر قاضي التحقيق إلا بعد إجراء تحقيق تكميلي<sup>107</sup>

<sup>107</sup>- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 201.



- توسيع التحقيق إلى أشخاص آخرين:

وفقا للمادة 189 ق.إ.ج.ج لغرفة الاتهام اتهام أشخاص لم يكونوا محل اتهام من قبل قاضي التحقيق إثر وقائع اكتشفها التحقيق التكميلي وقرار توسيع الاتهام على أشخاص آخرين لا يشمل من سبق أن صدر لصالحه أمر نهائي بالألا وجه للمتابعة.

وطبقا للمادة 186 من ق إ ج ج يبيح لغرفة الاتهام بإجراء تحقيق تكميلي في أية نقطة غير تلك التي عرضت عليها بفعل الاستئناف

**المبحث الثاني: ضمانات المتهم أمام رقابة غرفة الاتهام على صحة إجراءات التحقيق**

تعتبر غرفة الاتهام كهيئة تحقيق من الدرجة الثانية تعمل على الرقابة سلطات قاضي التحقيق القضائية وذلك بواسطة الطعن وذلك بالاستئناف أمام غرفة الاتهام، كما تصدر غرفة الاتهام قرارات في ميدان الإشراف على التحقيق الابتدائي، تمنح للمتهم ضمانات الحماية حقوقه من الضياع، تمارس غرفة الاتهام قرارات في ميدان الإشراف على التحقيق الابتدائي تمنح للمتهم ضمانات لحماية حقوقه من الضياع، تمارس غرفة الاتهام اختصاص المراقبة في إجراءات التحقيق وتفحصها وتشرف على حسن سيرها وذلك بتصحيح ما قد يقع في مباشرتها من إجراءات أمام قاضي التحقيق وستعرض في مبحثنا هذا إلى ..... نتطرق فيهما إلى غرفة الاتهام باعتبارها فضاء للاستئناف وقرارات غرفة الاتهام في ميدان الإشراف على التحقيق الابتدائي .

**المطلب الأول : غرفة الاتهام باعتبارها فضاء للاستئناف**

تعتبر غرفة الاتهام فضاء للاستئناف بالطعن أمامها ، والتي تعد ضمانات للمتهم والتي تقضي بالضرورة إخبار المعنيين بها أين نتطرق في مطلبنا هذا إلى كيفية تبليغ أوامر التحقيق في الفرع الأول ومباشرة الاستئناف في الفرع الثاني<sup>108</sup>.

**الفرع الأول : كيفية تبليغ أوامر التحقيق**

يجب على قاضي التحقيق إحاطة علم أطراف الدعوى في كل الأوامر التي يتخذها، فالأوامر القضائية توجب تبليغها إلى كل محامي المتهم والمدعي المدني في ظرف أربع وعشرين ساعة ضمانا لتحضير المتهم للدفاع<sup>109</sup>.

<sup>108</sup>- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق ، ص ص 202-203.

<sup>109</sup>- درياد مليكة، ، مرجع سابق، ص 152-153.

بوجه عام لوكيل الجمهورية والأطراف الأخرى الذين هم المتهم المدعي المدني ، محامي المتهم والمدعي المدني، العلم بمجريات التحقيق حسب المادة 3/168 ق.إ.ج.ج يبلغ المتهم بالأوامر التي يجوز استئنافها والمنصوص عليها في المواد 124-225-127 من ق.إ.ج.ج بالإضافة إلى الأوامر التي لا يجوز لها للمتهم استئنافها والمشار إليها في المادة 168/2 ق.إ.ج.ج الأمر بالإحالة إلى محكمة الجناح والمخالفات، الأمر بانتقاء وجه الدعوى والأمر بالإرسال ، ويتم التبليغ في ظرف أربع وعشرين ساعة عن طريق رسالة موصى عليها.

وخلاصة القول وجوب إخطار المتهم بجميع الأوامر، والتي لا يجب الطعن فيها بالاستئناف وذلك لإحاطة علم المتهم بها والتي تعتبر كضمانة لعدم ضياع حقوقه بالطعن بالاستئناف فيها.

### الفرع الثاني: مباشرة الاستئناف

يختلف مجال تطبيق الاستئناف باختلاف صاحب الحق في الاستئناف

أ- النيابة العامة: التي لها حق عام في الاستئناف فلوكيل الجمهورية الحق في استئناف أوامر قاضي التحقيق، وكذا النائب العام وهو التعبير عن سلطتها في ممارسة الدعوى العمومية والسلطة في نقد قرارات قاضي التحقيق، فحق النائب العام في الاستئناف يشكل وسيلة لممارسة الرقابة على وكيل الجمهورية، إلا أن استئناف وكيل الجمهورية والنائب العام يختلفان من حيث الميعاد.

ب- المدعي المدني ومحاميه: المادة 173 من ق إ ج نصت على حق الاستئناف وذلك في أربعة أنواع من الأوامر:

1- الأمر بإجراء التحقيق.

2- الأمر بان لا وجه للمتابعة.

- 3-الأوامر التي بمقتضاها يفصل قاضي التحقيق في اختصاصه بنظر الدعوى.
- 4- الأوامر التي تمس حقوق المدنية للمدعي المدني.
- ج- المتهم ومحاميه: 1/172 من ق.إ. .ج.ج في إن حق استئناف المتهم ومحاميه حسب ما جاء في المادة ثلاث تضمن للمتهم حقوقه من أي تعسف وهي:
- الأوامر التي يصدرها في حال فصله في النزاعات بشأن قبول الإدعاء المدني من طرف قاضي التحقيق م 74 من ق.إ.ج.ج.
- الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق بالحبس الاحتياطي بأوامر تمديده وأوامر رفض طلب الإفراج المؤقت .
- الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق المتعلقة بوضع المتهم عند الرقابة القضائية.
- الأمر برفض طلب إجراء خبرة مضادة أو تكميلية أو رفض طلب سماع شاهد.
- الأوامر المتعلقة برفض البحث في الطلب بأجال محددة أو رفض طلب الإفراج.
- الأوامر المرتبطة بالاختصاص بنظر الدعوى الصادرة من قاضي التحقيق تلقائيا أو بناء على دفع احد الخصوم في عدم الاختصاص.
- وحسب المادة 168 و 2/172 من ق.إ.ج.ج الاستئناف برقع في 3 أيام من تاريخ التبليغ بالأمر للمتهم ويبلغ أوامر قاضي التحقيق في حدود أربع وعشرين ساعة برسالة موصى عليها، وتأخير التبليغ سوف يؤجل بداية سريان الاستئناف حسب مهلة التأخير إذ يعتبر كل من تبليغ الأوامر للمتهم ومحاميه والحق في الاستئناف ضمانا للمتهم لتكريس حقوقه من الضياع.

**الفرع الثالث: أثر الطعن بالاستئناف في أوامر قاضي التحقيق****أولاً: الأثر الموقوف للاستئناف**

الأوامر التي يتخذها قاضي التحقيق أثناء الأجل المقرر لرفعه لا يوقف الطعن بها بالاستئناف، وهو كقاعدة عامة واستثنى المشرع تلك الأوامر المتعلقة بالحبس المؤقت المادة 3/170 من ق.إ.ج.ج.

غير أن الأثر الموقوف للاستئناف له حدود، فاستئناف النائب العام لا يمنع من تنفيذ الأمر بالإفراج وهذا ما جاء في المادة 2/171 من ق.إ.ج.ج.

**ثانياً- الاستئناف لا يوقف مجرى التحقيق**

في حالة استئناف أوامر قاضي التحقيق يواصل هذا الأخير إجراء التحقيق ما لم تصدر غرفة الاتهام قراراً يخالف ذلك ونصت على ذلك المادة 174 من ق.إ.ج.ج.<sup>110</sup>.

<sup>110</sup>- أيت واعراب امال، خليل مليسة، مرجع سابق، ص 86.

**المطلب الثاني: قرارات غرفة الاتهام في ميدان الإشراف على التحقيق الابتدائي**

تنتهي غرفة الاتهام إجراءات التحقيق المعروضة عليها باتخاذ قرارات تتمثل هذه القرارات في:

- قرارات غرفة الاتهام بانتقاء وجه الدعوى في الفرع الأول) - قرارات غرفة الاتهام بإجراء تحقيق تكميلي في الفرع الثاني) - قرارات غرفة الاتهام بالإحالة في جهة الحكم (الفرع الثالث)

**الفرع الأول: قرارات غرفة الاتهام بانتقاء وجه الدعوى**

طبقا للمادة 195 من ق.إ.ج.ج تصدر غرفة الاتهام قرار بانتقاء وجه الدعوى في ثلاث حالات هي:

- الحالة الأولى: أن يبقى مرتكب الجريمة مجهولا فيفتح تحقيق مؤقت ضد مجهول من قبل وكيل الجمهورية أو المتضرر من الجريمة، فإذا لم يسفر التحقيق عن نتائج إيجابية فيتم صدور قرار بانتقاء وجه الدعوى وذلك طبقا للمادة 175 من ق.إ.ج.ج

ويتم الإفراج على المتهم إذا كان محبوسا مؤقتا في حالة صدور قرار بانتقاء وجه الدعوى، وفي حالة إغفال غرفة الاتهام الفصل في الطلب تبقى هي المختصة، والقانون حول للمعني بالأمر استرداد الأشياء المحجوزة<sup>111</sup>.

وإذا ظهرت أدلة جديدة بعد صدور قرار بانتقاء وجه الدعوى تقوم غرفة الاتهام بإصدار أمر بفتح التحقيق من جديد عملا بنص المادة 181 من ق.إ.ج.ج).

- الحالة الثانية: إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى المتهم لا تشكل أية جريمة والقانون لا يعاقب عليها، أو إذا كان وصفها الجنائي زال بالعفو العام أو سقط بالتقادم أو هناك سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع العقاب<sup>112</sup>.

<sup>111</sup>- احسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 228-229.

- الحالة الثالثة: الأصل في الإنسان هو البراءة في تثبیت إدانته فإذا كانت الدلائل الموجودة ضد المتهم غير كافية فهي تفسر لصالح المتهم.

### الفرع الثاني: قرارات غرفة الاتهام بإجراء تحقيق تكميلي

عندما تعرض القضية على غرفة الاتهام وذلك لفحص الملف إذا كانت التحقيق التي أجراها قاضي التحقيق كاملة أو ناقصة لمعرفة إذا مما أوجد نقص أو غموض يستوجب إجراء تحقيق تكميلي باتخاذ إجراءات هامة كسماع المتهم استفسار نقطة ما، وكل هذه إجراءات تساعد على كشف الحقيقة باستناد التهمة أو نفيها على المتهم<sup>113</sup> ، وذلك إما أن تكلف أم أعضائها أو ندب قاضي تحقيق سماع الشهود ندب خبراء إذا أوجب ذلك شرط أن تكون ناتجة عن الدعوى المعروضة ، عليها فإن كانت من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة فيما بينها قضت غرفة الاتهام فيها بقرار واحد وإحالتها إلى جهة مختصة. فإذا كانت من أنواع مختلفة فالأصل أنها تحال إلى محكمة أعلى درجة وهي محكمة الجنايات، وإذا كان بعضها من اختصاص المحاكم العادية والبعض الآخر من محاكم خاصة تعين الفصل بينهما وإحالة كل منها إلى جهة مختصة.

فبعد إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات تصدر في حقه أمر بالقبض الجسدي يحبس فيها ، وإذا كان المتهم لم يكن قد حبس مؤقتاً أثناء سير التحقيق إلى غاية الجلسة على المتهم أن يقدم نفسه للحبس في موعد لا يتجاوز اليوم السابق للجلسة وفق للمواد 198 و 137 من ق إ ج وحسب المادة 137 ينفذ أمر القبض الجسدي ما لم يمثل المتهم بغير عذر مشروع في اليوم المحدد لذلك.

<sup>112</sup>- محمد قزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية مرجع سابق، ص 272.

<sup>113</sup>- درياد مليكة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص 162.

وإذا كان المتهم حدث فيتعين على قاضي التحقيق إصدار أمر بإحالة الحدث إلى قسم الأحداث بمقر المجلس القضائي وفقا للمادة 451 من ق.إ.ج.ج<sup>114</sup>.

### الفرع الثالث: قرار الإحالة إلى جهة الحكم

ويتم قرار الإحالة على جهة الحكم من طرف غرفة الاتهام ب:

أ- قرار الإحالة إلى محكمة الجناح والمخالفات.

ب- قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات.

أ- الإحالة إلى محكمة الجناح والمخالفات:

خول القانون لغرفة الاتهام إعطاء الأفعال وصفها القانوني دون تقييد بما قرره قاضي التحقيق، وإذا رأت الواقعة المعروضة تشكل جناحة أو مخالفة قضت بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة قانونا، وهذا ما نصت عليه المادة 196 من ق.إ.ج.ج. فالإحالة إلى قسم المخالفات إذا تشكل مخالفة يترتب عليه الإخلاء سبيل المتهم إذا كان محبوسا وذلك برفع الرقابة القضائية والإحالة إلى قسم الجناح للبالغين وإلى قسم الأحداث بمقر المجلس القضائي بالنسبة للقصر إذا كانت الوقائع تشكل جناحة والمتهم رهن الحبس المؤقت لا ترفع عنه الرقابة القضائية بل يبقى إلى غاية مثوله أمام المحكمة.

ب- الإحالة إلى محكمة الجنايات:

رؤية غرفة الاتهام أن الواقعة توصف قانونا بأنها جنائية تقضي بإحالتها إلى محكمة الجنايات ولغرفة الاتهام أن تغير الوصف القانوني المستند للمتهم بتوسيع الاتهامات إلى متهمين آخرين أو إضافة ظروف مشددة لم يتناولها المحقق<sup>115</sup>.

<sup>114</sup>- ودير عواوش، مرجع سابق، ص 115-116.

<sup>115</sup>- دير عواوش، مرجع سابق، ص 115.



- أثر أمر الإحالة: يتمثل أمر الإحالة في أثرين وهما:

- 1- قرار غرفة الاتهام في الإحالة يصحح جميع عيوب إجراءات التحقيق الابتدائي والحكمة من ذلك انه لا يمكن للمعني الطعن بالنقض ضد قرارات غرفة الاتهام قبل إحالته إلى محكمة الجنايات ، وعدم استعماله لهذا الحق يعتبر تنازلا ضمنيا.
- 2- تحديد المحكمة المختصة من طرف غرفة الاتهام<sup>116</sup>.

### - التحقيق الإضافي

يعتبر التحقيق الإضافي أوسع من التحقيق التكميلي، قد يتناول القضية كلها أو جانب منها فقط كأمر غرفة الاتهام بإجراء تحقيق جديد يتناول جميع الاتهامات الناتجة عن الملف التي يكون قد أغفلها القاضي المحقق أو توجيه اتهام لشخص لم يحال إليها، أو أبطال إجراءات معينة في التحقيق والتصدي لهذه الأمور عن طريق التحقيق الإضافي بإحالة الملف إلى قاضي تحقيق نفسه أو قاضي آخر<sup>117</sup> ، والذي يعتبر كضمان للمتهم من ضياع حقوقه.

### الفرع الرابع الثالث: الأسباب القانونية لبطلان إجراءات التحقيق الابتدائي

تهدف القواعد الإجرائية التي تقوم عليها الشرعية الإجرائية إلى ضمان مراعاة أحكام القانون أثناء التحقيق الابتدائي ، ومخالفتها بطلاناً على إجراءاتها<sup>118</sup> ، ويعرف البطلان بأنه جزء موضوعي تقرره غرضه الاتهام نتيجة صحة الإجراءات كلها أو بعضها<sup>119</sup> ، والبطلان على عدم صحة الإجراءات يجعلها غير منتجة لأثارها القانونية ، ونص المشرع الجزائري ضمن قانون الإجراءات الجزائية على نوعين من أسباب البطلان ، ونجد منه المقرر بنص صريح والبطلان الجوهرية أين أسند مسألة البطلان إلى عرضه الاتهام تحت رقابة المحكمة

<sup>116</sup>- معمري كمال، مرجع سابق، ص 92.

<sup>117</sup>- معمري كمال، مرجع نفسه، ص 90.

<sup>118</sup>- أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 285.

<sup>119</sup>- عبد الله اوهابيه، مرجع سابق، ص 478.

العليا<sup>120</sup>. وعلى هذا نتعرض إلى بطلان إجراءات التحقيق غير الشرعية وبطلان التحقيق الابتدائي سبب الإكراه المادي أو المعنوي .

### أولاً- بطلان إجراءات التحقيق غير الشرعية

يقتضي القانون وجوب إتباع إجراءات التحقيق كما نظمها المشرع<sup>121</sup> فيقرر جراء على كل مخالفة لقاعدة إجرائية جوهرية البطلان ، الذي هو ضمان للمتهم ، ونتعرض في مطلبنا هذا إلى مخالفة التحقيق للنصوص القانونية وبطلان التحقيق المخالفة للإجراءات الجوهرية

#### 1- مخالفة التحقيق للنصوص القانونية

ويقصد بالبطلان القانوني أن حالات البطلان يقدرها المشرع الجزائري، ولا يجوز للقاضي أن يقرر البطلان في غير ذلك فالقاضي لا يملك أي سلطة تقديرية في هذا الشأن ما لم ينص عليه المشرع<sup>122</sup>، والبطلان المقرر بنص صريح هو عدم مراعاة شكليات او إجراءات التحقيق، ولقد كرسها المشرع الجزائري في المواد 48-157 و 44 و 65 مكرر 15 من ق.إ.ج ج وهي:

#### - حالة البطلان الواردة في المادة 48 من ق.إ.ج.ج

وهو مخالفة الإجراءات الشكلية عند إجراء التفتيش المنصوص عليها في المادتين 45 و 47 من ق.إ.ج المتعلقة بتفتيش المنازل والمحلات العمومية والناشئة ، وهو حضور صاحب المسكن وقت التفتيش وإجراء التفتيش في الميعاد القانوني والسر المهني عند العجز للوثائق والأشياء وهذا النوع من البطلان نزول برضا الشخص المعنى للخصم<sup>123</sup>.

<sup>120</sup>- شيخ قويدر، مرجع سابق، ص 65

<sup>121</sup>- درياد مليكة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص 97.

<sup>122</sup>- أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 285.

<sup>123</sup>- محمد حزيط، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، ص 127.

## - حالات البطلان الواردة في المادة 157/1 ق.إ.ج:

مراعاة للمادة 100 ق إ.ج يترتب البطلان في عدم مراعاة وجوب إحاطة المتهم بكل الوقائع المنسوبة إليه بصيغة صريحة ، وتنبهه بأنه حر في الإدلاء أو عدم الإدلاء بأي تصريح وله الحق في اختيار محام له. كما يترتب البطلان على مخالفة أحكام المادة 105 من ق.إ.ج. المتضمنة استجواب المتهم وسماع المدعي المدني ومواجهتها بحضور محاميها بكتاب موصي عليه ووضع ملف القضية تحت تصرفه بأربع وعشرين ساعة على الأقل<sup>124</sup>.

## - حالات البطلان الواردة في المادتين 38-260 من ق.إ.ج:

إن المشرع في المادة 38 من ق.إ.ج. نص على البطلان بنص صريح، واعتبر ذلك من النظام العام واخذ بمبدأ الفصل بين سلطتي التحقيق والحكم ومنح القاضي الذي سبق له وان عرف الدعوى بصفته قاضيا للتحقيق أن ساهم في الحكم والا كان تحت طائفة البطلان ونفس السبب جاء في المادة 260 ق.إ.ج<sup>125</sup>.

## - حالة البطلان الوارد في المادة 65 مكرر 15:

وهو الجزاء المترتب على انعدام الإذن المكتوب لإجراء عملية التسرب في الجرائم الخاصة وبيان الأسباب التي دعت إلى ذلك .<sup>126</sup>

## الفرع الثاني بطلان التحقيق لمخالفة الإجراءات الجوهرية

يترتب على المخالفات الخطيرة للإجراءات بالبطلان الجوهرية رغم أن القانون لم ينص عليه صراحة، إلا أن المشرع الجزائري اخذ بنظرية البطلان الجوهرية الذي اعتمده أيضا القضاء

<sup>124</sup>- درياد مليكة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص98.

<sup>125</sup>- يسنن موسى، رقابة غرفة الاتهام على أعمال قاضي التحقيق، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2013-2014، ص102.

<sup>126</sup>- محمد حزيط، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، ص 173.

الفرنسي وهو معيار حماية حقوق الدفاع أو معيار حسن سير العدالة، فيمكن لأحد الخصوم المعنيين التمسك أو التنازل عن البطان المقرر لمصلحته، شرط أن يكون صريحا وفقا للمادة 159/3 من ق.إ.ج.ج.

بالإضافة إلى ذلك هناك حالات جديدة للبطان الخاص بالتنظيم وقواعد الاختصاص النوعي والمكاني<sup>127</sup> ومن أمثلة حالات البطان الجوهري نجد:

- سماع شخص كشاهد تقوم ضده دلائل قوية ومتوافقة على قيام اتهام في حق المادة/289 ق.إ.ج.ج.

- استجواب متهم أو القيام بمواجهة أو سماع أقوالهم من قبل ضابط الشرطة القضائية بموجب إنابة قضائية المادة 139 ق.إ.ج.ج.

- قيام خبير بخبرة قضائية دون القيام بأداء اليمين القانونية المادة 145 ق.إ.ج.ج.

- سماع شاهد يغير حلف اليمين إذا أخلت بحقوق الدفاع يجوز التنازل عن البطان المترتب عنها بشرط أن يكون التنازل صراحة ولو من دون حضور محاميه لكون البطان وضع لحماية حق خاص، أما إذا كانت ضمانا للمصلحة العامة فتصبح من النظام العام لتعلقها بحسن سير العدالة. ولا يمكن لأصحابها التنازل عن هذا النوع من البطان وأمثلة على ذلك نجد:

- إنابة قضائية تضمنت تعويض عاما المادة 139 ق.إ.ج.

- إجراء قضائي غير ممضي من قبل قاضي التحقيق أو عدم احترام شكليات ومواد 94 و95 من ق.إ.ج.ج. تبين ذلك.

- طلب افتتاحي غير ممضي<sup>128</sup>.

<sup>127</sup>- أيت وعراب أمال، خليل مليسة، مرجع سابق، ص56.

<sup>128</sup>- محمد حزيط، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، ص 174-175.

**ثانيا : بطلان التحقيق الابتدائي بسبب الإكراه المادي أو المعنوي**

الجامع بين المعاناة البدنية أو النفسية أو العقلية هو الألم نتيجة التعذيب من جراء استخدام وسائل لكشف الحقيقة، بإيلامه معنويا وماديا للوصول إلى الحقيقة، و يعتبر أي إقرار من طرف المتهم من جراء التعذيب بالإكراه المادي أو المعنوي يعتبر إجراء باطل وهذا ما سنشرحه بشكل موجز في نقطتين نتناول فيهما: الإكراه المادي الإكراه المعنوي .

**1- الإكراه المادي**

الإكراه المادي هو تعدي مساس بجسم المتهم وذلك باستعمال :

أ- **العنف**: وهو كل مساس بجسده بإفقاد السيطرة على أعصاب المتهم وذلك بإفساد إرادته تحت تأثير التعذيب مما نتج إلى اعترافات للتخلص من آلات التعذيب، ففي هذه الحالة تعتبر اعترافات لا قيمة لها<sup>129</sup> فالمشرع الجزائري اعتبر العنف للاعتراف جريمة معاقبة عليها حتى انه حق مكرس دستوريا.

ب- **إرهاق المتهم من خلال إطالة الاستجواب**: بعض المحققين تحت ستار خادع من الشرعية بتحطيم أعصاب المتهم بإطالة الاستجواب لساعات طويلة، فإذا تعمد المحقق إطالة الاستجواب<sup>130</sup> فعلى المحقق أن يلتزم الحياد بجمعه الأدلة أثناء التحقيق كونه من الأسس الجوهرية للإجراءات الجنائية.

ت- استخدام الوسائل العلمية الحديثة واستجواب المتهم تحت تأثير التنويم المغناطيسي: فهنا رضاه المتهم في السماع باستعمال هذه الوسائل لا أشد له في تبرير مشروعية الوسائل كون ربما رضاه يكون ناجما عن خوفه من أن يتخذ رفضه الخضوع إلى هذه الوسيلة كدليل الإدانة فضماما لحقوق المتهم يرفض استخدام هذه الطرق تطبق بمبدأ قرينة البراءة وحق الدفاع.

<sup>129</sup>- حسن بشيت خوني، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، دار النشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 1998، ص 104.

<sup>130</sup>- درياد ملكية، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص 104.

## 2- الإكراه المعنوي

يعيب الإجراء ويبطل نتائجه كل تأثير على معنويات المتهم ويظهر ذلك في:

أ- **التهديد:** هو ذلك الفعل الذي يؤثر على حرية الشخص يجعله تحت خوف من أمرها فتكون إرادة المتهم غير حرة ، فأى إقرار من المتهم نتيجة إكراه معنوي يعتبر معيب بالتالي فهو باطل ضمانا لحقوق المتهم وتطبيقا لمبدأ قرينة البراءة<sup>131</sup>.

ب- **الوعد:** وهو ذلك الأمل الذي يعطي للمتهم بتحسين ظروفه ما إذا اعترف بجريمته كالوعد بإخلاء سبيله وتخفيض عقابه بإهمال بعض الأدلة إذا ما أقر ذلك. فأى إلقاء من طرف المتهم أملا في المنفعة والأمل الذي أعطي له) لا يأخذ به والمادة 236 من ق ع ج بينت ذلك.

ت- **خداع المتهم:** وهو تلك الأسئلة الخادعة والطرق الاحتيالية التي تتنافى مع مبدأ الأمانة في التحقيق ،وهو مخالفة قاعدة جوهرية مقررة لمصلحة الدفاع مما يترتب بطلان ذلك الفعل<sup>132</sup>.

ومجمل مطلبنا أن مهما كانت جريمة الفرد ومهما كانت عقوبتها فالتعذيب عدوانا على كرامة الإنسانية ، وانتهاكا بحقه في الدفاع فكرامة المتهم محمية ومصونة لقوله تعالى " ولقد كرمتنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وخصلناهم على كثير ممن خلقنا تفصيلا"<sup>133</sup>.

<sup>131</sup>- حسين بشيت خوين، مرجع سابق، ص 156.

<sup>132</sup>- درياد مليكة ، مرجع سابق، ص 110.

<sup>133</sup>- سورة الإسراء الآية 70.

خاتمة

بعد ان انتهاء من دراسة موضوع ضمانات المتهم اثناء التحقيق الابتدائي الذي يعد من اهم المواضيع التي عالجهها المشرع الجزائري ، حيث قصرنا بحثنا على ضمانات المتهم في هذه المرحلة، أي التحقيق الابتدائي وهذا راجع إلي أن اجراءات التحقيق الابتدائي كثيرا ما تمس حرية الأفراد أو حرمة مسكنهم ، في حين تقتصر اجراءات الاستدلال التي هي مرحلة سابقة لمرحلة التحقيق الابتدائي على جمع المعلومات التي تفيد كشف الجريمة ،وما يحيط منها من ظروف عن طريق اجراءات الكشف عن محلها وسماع أقوال الشهود وندب الخبراء التي لا تتضمن قيودا علي حقوق الافراد الا في حالات نادرة.

ولقد حرصنا في بحثنا هذا على عرض الضمانات القانونية التي منحها القانون للمتهم وكذا القيود التي وضعها المشرع الجزائري للسلطات للحد من تعسفها اتجاه المتهم اثناء التحقيق الابتدائي، بالإضافة الى الزام القائم بالتحقيق احترام القانون والا اعتبر عمله تعسفا ومعرضا للبطلان .كما تعرضنا الي غرفة الاتهام التي تعتبر درجة ثانية في التحقيق والتي تعتبر الجهة المكلفة بمراقبة مدي صحة الاجراءات التي يقوم به المكلف بالتحقيق الذي هو قاضي التحقيق يعتبر موضوع غرفة الإتهام من أهم المواضيع التي تناولها المشرع الجزائري في إطار ق إ ج ج، نظرا للدور الهام الذي تقوم به في ساحة القضاء، فهي تعد المصفاة الواقعة بين قضاء التحقيق وقضاء الحكم؛ ولهذا فقد سعى لإحداث هذه الجهة القضائية ضمانا منه للشرعية الإجرائية وحفاظا على الحريات العامة للأفراد، لأن المشرع تدارك الأهمية والخطورة التي يكتسبه التحقيق لكونه يلقي الضوء على القضايا الشائكة المطروحة أمام الجهاز القضائي والمتميز في غالب الأحيان بالتعقيد

فغرفة الاتهام تختص في استئناف الخصوم بشأن اجراءات التحقيق الابتدائي ،وفي نهاية بحثنا وصلنا الى نتائج وتوصيات حول الموضوع للاجابة عن اشكالية الموضوع والتي تتمثل :



-ان موضوع ضمانات المتهم اثناء التحقيق الابتدائي ، مرتبط بحقوق الانسان حيث اكدت عليه الاعلانات العالمية والاتفاقيات الدولية واقترتها مواثيق الأمم المتحدة والمبادئ التشريعية .

-المتهم بريئ الا أن تثبت ادانته فأى اجراء بشأنه أن يجبر المتهم على أن يشهد على نفسه أو أن يقدم الدليل على برائته، يجب أن يتقرر عدم شرعيته لتعارضه مع حق من حقوق الانسان الا وهي حقوق الانسان

يعتبر الاستجواب وسيلة الدفاع المتهم عن نفسه ، وهو من اهم الضمانات الممنوحة لهو هو يعتبر حق أصيل قبل أن يكون غاية الجمع الأدلة

يجب ان يكون الحبس المؤقت آخر حل للوصول الى الحقيقة، ولهذا يجب التفكير ببدائل أخرى للحبس المؤقت كوضعه تحت الرقابة القضائية ويجب وضع كل الامكانيات المادية تحت تصرف القضاة لتنفيذها

- المشرع الجزائري لم يسوي بين جميع الخصوم، فقد منح النيابة العامة صلاحية استئناف جميع أوامر قاضي التحقيق ، على عكس المتهم الذي ذكره على سبيل الحصر في المادتين 170/1 و 172/2

ق ا ج ولهذا يجب سن قوانين جديدة للمساواة بين الخصوم يجب علي المشرع توسيع دائرة الافراج تحت الكفالة المعمول بها بالنسة للأجانب فقط وافادة الوطنيين عملا بالمبدأ القانوني المتمثل في المساواة بين جميع المتهمين بغض النظر عن جنسيتهم أو جنسهم.

خاص، لأن حرية

و أخيرا يمكن القول أن ضمانات المتهم يجب أن تراعي بشكل الشخص لا تقدر بثمن

فنفذنا الى ان قاج مازال محل التعديل فانه ينتظر منه توسيع ضمانات المتهم بقدر اكبر يكفل  
حرية وبصون كرامته.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أوهابية عبد الله، شرح قانون الإجراءات الجزائية: التحقيق والتحري، ط 04، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 2- أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية و حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، طبعة معدلة، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1995.
- 3- أدوارد غالي الذهبي، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج 4، من موسوعة القضاء و الفقه العربي، لحسن الفكهاني ،الدار العربية للموسوعات.
- 4- إسحاق إبراهيم منصور، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، ط 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 5- بوسقيعة أحسن، التحقيق القضائي، ط 04، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائئية، ج1، دار النشر. 2006.
- 6- بشيث خوين حسن، ضمانات المتهم في الدعوي التوزيع، عمان، 1998
- 7- بغداداي مولاي ملياني، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ط 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
- 8- حزيط محمد، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، ط 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 9- .....مذكرات في ق إ ج ج، ط 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- 10- حطاب كريمة، الحبس الإحتياطي و المراقبة القضائية (دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و الفرنسي)، دار هومه.
- 11- درياد مليكة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي في ظل قانون الإجراءات الجزائري يبحث للحصول على درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- 12- طاهري حسين، الوجيز في شرح ق إج، ط 03، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 13- محدة محمد، ضمانات المتهم أثناء التحقيق، ج 03، ط 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1991. 15- محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجزائية (الإتحاد القومي)، دار و مطابع الشعب ، ط1963، 2
- 14- مروك نصر الدين، محاضرات في الإثبات الجنائي، ج 01: النظرية العامة للإثبات الجنائي، ط 01، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 15-د- نظير فرج مينا، الموجز للإجراءات الجزائية الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
- 16سعيد نمور محمد ، أصول الإجراءات الجزائية، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2005.
- 17- الشلقاني أحمد شوقي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ج 02، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

ثانيا: الرسائل و المذكرات الجامعية

أ- رسالة دكتوراه :

1-أعلي أحمد رشيدة، قرينة البراءة و الحبس الإحتياطي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

2-الأخضر بوكحيل ، الحبس الاحتياطي في التشريع الجزائري و المقارن ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ة، جامعة القاهرة، 1989.

3- بن لطرش عبد الوهاب ، قاضي التحقيق رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، قسنطينة 2010.

4-درياد مليكة، نطاق سلطات قاضي التحقيق و الرقابة عليها، أطروحة لنيلدرجة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، جامعة الجزائر -1- كلية الحقوق بن عكنون، 2010/2011.

5- نصر الدين عاشور، الحماية الدستورية لحقوق الإنسان في ظل التعددية السياسية في الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2016.

6-عمارة فوزي، قاضي التحقيق، أطروحة دكتوراه ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2010.

ب- رسائل الماجستير

1- بودريالي عبد الكريم، سلطان قاضي التحقيق في تسيير البحث عن الحقيقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق بن عكنون، 2012.

2- مسوس رشيدة، استجواب المتهم من طرف قاضي التحقيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2005-2006 .

3- معمري كمال، "غرفة الإتهام"، رسالة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون جنائي معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996/1997.

5-سلطان محمد شاكر، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية والتحقيق الابتدائي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص علم الإجرام والعقاب جامعة العقيد الحاج الخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2013.

6\_ شيخ قويدر، رقابة غرفة الاتهام على إجراءات التحقيق الابتدائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص القانون الإجرائي الجزائري، كلية الحقوق، جامعة مولاي طاهر 2014.

7- عواوش إيدير، "الضوابط القانونية في مواجهة سلطة التحقيق الإبتدائي في التشريع الجزائري"، رسالة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، تاريخ المناقشة، 2012.

### ج-مذكرات الماستر

1- أيت وعراب أمال، تحليل مليسة، اختصاصات غرفة الاتهام في ضوء قانون الإجراءات، مذكرة لنيل الماستر في القانون تخصص القانون الجنائي والعلوم الإجرامية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، 2016.

2- اقشيش العيفة، عبد اللاوي نورة، ضمانات المتهم أثناء مرحلتي التحري والتحقيق الابتدائي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، بويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، 2015

3- مجدول وسام، دور غرفة الاتهام في التحقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون جنائي وعلوم إجرامية، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

4- يسنن موسى، رقابة غرفة الاتهام على أعمال قاضي التحقيق، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2013-2014

6- مجدول وسام، دور غرفة الاتهام في التحقيق، مذكرة تخرج لنيل ماستر، تخصص القانون الجنائي والعلوم الإجرامية جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

#### ثالثا: المقالات

1- سيدهم مختار، "موجز إختصاصات غرفة الإتهام"، مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2005م، ص ص (47-137).

2- جديدي معراج، الاتجاهات الحديثة للمشرع الجزائري في محاولته لدعم حقوق المتهم على ضوء التعديل الجديد، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، الجزء الأول، الجزائر، 2002، ص ص 69-89

#### رابعا: النصوص القانونية

1- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ، الموافق ل 08 يونيو 1966م، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج ر، العدد 48 الصادرة في 10 يونيو 1966م، المعدل والمتمم.



- 2- الأمر رقم 69-73 المؤرخ في 16 سبتمبر 1969م المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 80 الصادرة في 19 سبتمبر 1969 ، المعدل والمتمم
- 3- الأمر رقم 82-03 المؤرخ في 13 فيفري 1982م المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966م ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 07 الصادرة بتاريخ 16/02/1982.
- 4- الأمر رقم 01-08 المؤرخ في 26 جوان 2001م ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966م ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 34 الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2001م.
- 5- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966م المتضمن قانون العقوبات ، ج ر ، العدد 49 الصادرة في 11 يونيو 1966م ، المعدل والمتمم. 6- القانون رقم 85-02 المؤرخ في 26 يناير 1985 ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966م المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 05 الصادرة بتاريخ 27 يناير 1985م. 7- القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004م ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966م المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 71 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004م. 8- الأمر رقم 04/15 المؤرخ في 10/11/2004 ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966م ، المتضمن قانون العقوبات ، ج ر ، العدد 71 الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004.
- 9- الأمر رقم 06/23 المؤرخ في 20/12/2006 ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966م ، المتضمن قانون العقوبات ، ج ر ، العدد 84 الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2004.

10- الأمر رقم 09/01 المؤرخ في 25/02/2009 ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966م، المتضمن قانون العقوبات ، ج ر، العدد 15 الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009.

11- أمر رقم 06/22 المؤرخ في 20/12/2006 يعدل و يتمم الأمر 66\_155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر، عدد 84 الصادرة في 24 ديسمبر. 2006.

12- الأمر رقم 01/14 المؤرخ في 4/02/2014 ، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966م، المتضمن قانون العقوبات ، ج ر، العدد 7 الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2014.

أمر رقم 15/02 المؤرخ في 23/07/2015 يعدل و يتمم الأمر 66\_155 المؤرخ في 13- 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر، عدد 40

الفهرس

إهداء

شكر

01	.....	مقدمة
08	.....	الفصل الأول: الضمانات المقررة للمتهم أثناء التحقيق الابتدائي
09	.....	المبحث الأول : المبادئ القانونية الضامنة لحقوق المتهم أثناء التحقيق الابتدائي
09	.....	المطلب الأول قرينة البراءة كآلية لحماية المتهم
10	.....	الفرع الأول إعلان مبدأ قرينة البراءة في الدستور
11	.....	الفرع الثاني : النص على قرينة البراءة في قانون الإجراءات الجزائية
11	.....	الفرع الثالث. الضمانات المترتبة على مبدأ قرينة البراءة
12	.....	المطلب الثاني: مبدأ الشرعية الجزائية
12	.....	الفرع الأول: مفهوم الشرعية الجزائية
13	.....	الفرع الثاني: أقسام الشرعية الجزائية
13	.....	الفرع الثالث: ضمانات المتهم في ايطار مبدأ الشرعية الجزائية
15	.....	المبحث الثاني: ماهية التحقيق الابتدائي
16	.....	المطلب الأول: مفهوم التحقيق الابتدائي
16	.....	الفرع الأول تعريف التحقيق الابتدائي
17	.....	الفرع الثاني : أهمية التحقيق الابتدائي
17	.....	المطلب الثاني: خصائص التحقيق الابتدائي
17	.....	الفرع الأول : تدوين التحقيق الابتدائي
18	.....	الفرع الثاني : سرية التحقيق بالنسبة للجمهور
19	.....	الفرع الثالث : علانية التحقيق بالنسبة للخصوم
19	.....	المطلب الثالث : السلطة القائمة بالتحقيق الإبتدائي
19	.....	الفرع الأول: قاضي التحقيق كهيئة مختصة بالتحقيق

20	الفرع الثاني: إستقلالية و حياد جهاز التحقيق.....
21	<b>الفرع الثالث : ضمانات المتهم المتعلقة بالدفاع عن براءته</b> .....
42	الفصل الثاني رقابة غرفة الاتهام على أعمال قاضي التحقيق .....
43	المبحث الأول: غرفة الاتهام كدرجة ثانية للتحقيق الابتدائي.....
43	المطلب الأول: ماهية غرفة الاتهام.....
43	الفرع الأول:تعريف غرفة الاتهام.....
44	الفرع الثاني: خصائص الإجراءات المتبعة أمام غرفة الاتهام.....
	المطلب الثاني:كيفية إخطار غرفة الإتهام بإجراءات الرقابة و سلطتها بالإفراج
47	المؤقت .....
47	الفرع الأول: كيفية إخطار غرفة الاتهام بإجراءات الرقابة.....
48	الفرع الثاني:سلطة غرفة الاتهام في الإفراج المؤقت .....
50	الفرع الثالث : مراجعة غرفة الاتهام الإجراءات التحقيق الابتدائي.....
	المبحث الثاني ضمانات المتهم أمام رقابة غرفة الاتهام على صحة إجراءات التحقيق
54	الابتدائي.....
54	المطلب الأول: غرفة الاتهام باعتبارها قضاء للاستئناف .....
54	الفرع الأول:كيفية تبليغ أوامر التحقيق.....
55	الفرع الثاني: مباشرة الاستئناف .....
57	الفرع الثالث: آثار الطعن بالاستئناف في أوامر قاضي التحقيق.....
58	المطلب الثاني: قرارات غرفة الاتهام في ميدان الإشراف على التحقيق الابتدائي .....
59	الفرع الأول: قرارات غرفة الاتهام بانتفاء وجه الدعوي.....
60	الفرع الثاني: قرارات غرفة الاتهام بإجراء تحقيق تكميلي .....
60	الفرع الثالث : قرار الإحالة إلى جهة الحكم.....

61 ..... الفرع الرابع : الأسباب القانونية لبطلان إجراءات التحقيق الابتدائي

68 ..... الخاتمة

72 ..... قائمة المراجع

## ملخص مذكرة الماستر

ومن هنا نستنتج في هذه موضوع ضمانات المتهم اثناء التحقيق الابتدائي الذي يعد من اهم المواضيع التي عالجها المشرع الجزائري ، حيث قصرنا بحثنا على ضمانات المتهم في هذه المرحلة، أي التحقيق الابتدائي وهذا راجع إلي أن اجراءات التحقيق الابتدائي كثيرا ما تمس حرية الأفراد أو حرمة مسكنهم ، في حين تقتصر اجراءات الاستدلال التي هي مرحلة سابقة لمرحلة التحقيق البتدائي على جمع المعلومات التي تفيد كشف الجريمة ،وما يحيط منها من ظروف عن طريق اجراءات الكشف هذا على عرض الضمانات القانونية التي منحها القانون للمتهم وكذا القيود التي وضعها المشرع الجزائري للسلطات للحد من تعسفها اتجاه المتهم اثناء التحقيق الابتدائي، بالاضافة الى الزام القائم بالتحقيق احترام القانون والا اعتبر عمله تعسفيا ومعرضا للبطلان التي يقوم به المكلف بالتحقيق الذي هو قاضي التحقيق يعتبر موضوع غرفة الإتهام من أهم المواضيع التي تناولها المشرع الجزائري في إطار ق إ ج ولهذا فقد سعى لإحداث هذه الجهة القضائية ضمانا منه للشرعية الإجرائية وحفاظا على الحريات العامة للأفراد، لأن المشرع تدارك الأهمية والخطورة التي يكتسبه التحقيق لكونه يلقي الضوء على القضايا الشائكة المطروحة أمام الجهاز القضائي والمتميز في غالب الأحيان بالتعقيد

الكلمات المفتاحية:

1/.. التحقيق الابتدائي 2/. الاستئناف 3/. رقابة غرفة الاتهام 4/.. تدوين 5/ علانية.. 6/ لبطلان إجراءات

### Abstract of The master thesis

Hence, we conclude on this issue of the accused's guarantees during the preliminary investigation, which is one of the most important topics dealt with by the Algerian legislator, as we have limited our research to the guarantees of the accused at this stage, i.e. the preliminary investigation. This is due to the fact that the preliminary investigation procedures often affect the freedom of individuals or the sanctity of their residence While the inference procedures, which are a stage prior to the preliminary investigation stage, are limited to collecting information that benefits the detection of the crime, and the surrounding circumstances through this detection procedure, on presenting the legal guarantees granted by the law to the accused, as well as the restrictions set by the Algerian legislator for the authorities to limit their arbitrariness towards the accused. During the initial investigation, in addition to obligating the investigator to respect the law, otherwise his work would be considered arbitrary and prone to invalidity. We were also exposed to the Indictment Chamber, which is considered a second degree in the investigation, which is the body in charge of monitoring the validity of the procedures carried out by the person in charge of the investigation, who is the investigative judge, is considered the subject of the Indictment Chamber One of the most important topics addressed by the Algerian legislator within the framework of the CJC, due to the important role it plays in the judicial arena, is the refinery of an incident between the investigative judiciary and the judgment judiciary; Therefore, he sought to create this judicial body in order to guarantee procedural legitimacy and to preserve the public freedoms of individuals, because the legislator realized the importance and danger acquired by the investigation because it sheds light on the thorny issues before the judicial system, which is often distinguished by its complexity.

key words:

1/..the preliminary investigation 2/. Appeal 3/. Indictment Chamber censorship 4/.. recording 5/ publicly.. 6/ to invalidate procedures